

المطلب الثالث: الشرح اللغوي والحواشي للسنة النبوية وأهم مصادر ذلك:

كما تقدم فإن مدارس الشروح الحديثية كلها تدور حول حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- لكن كل مدرسة لها وجهة نظر ولها أدوات تستعين بها على شرح السنة النبوية، كما رأينا سابقا في المدرسة التحليلية والفقهية، غير أن هناك اتجاهات أخرى في شرح الحديث النبوي تتمثل في الشرح اللغوي للسنة النبوية، وكذلك الحواشي الشارحة لبعض مصادر السنة، وسوف استعرض أولا الشرح اللغوي ثم الحواشي الواقعة على أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

أولا: الشرح اللغوي للسنة النبوية وأهم مصادره:

لم أجد من أفرد البحث في هذا الموضوع بحوثاته، لكن وجدت كلاما لأهل العلم منتشرا هنا وهناك في البحوث الجامعية وبعض الإشارات في الشروح الحديثية، وسوف أسعى أن أقرب كل ما وقعت عليه عيني من هذه الفوائد.

لقد أبدع علماء الحديث في وضع قواعدهم التي تأثر بها علماء الأدب والعربية تأثرا ظاهرا، وفي إخراج منهج يصون الحديث الشريف شكلا ومضمونا سندا ومتنا، رواية ودراية، ويكاد يجمع لفيف من الباحثين أن علم أصول الحديث قد رافق نشأة علم أصول النحو.

ترى ما هي المسائل اللغوية التي تثار في الشروح الحديثية، وأعني بذلك التحليل المعجمي والدلالي والصرفي والنحوي ذا اثر على توجيه الدلالة واستنباط الأحكام من الأحاديث، باعتبار الحديث النبوي مصدرا للدرس اللغوية بكل مكوناته ومستوياته، مع الوقوف في التلاحم بين الثقافة النحوية والثقافة الحديثية.

وممن استعمل الشرح اللغوي للحديث النبوي، بدر الدين العيني في كتابه «عمدة القاري»، وتجلت اللغة عنده في المباحث أو العناوين الجانبية التي استخدمها في شرحه لصحيح البخاري، فكان تبويب العيني لمادة الشرح كما يلي:

- 1- البدء بمناقشة تراجم البخاري وأبوابه.
- 2- بيان رجال الحديث بضبط أسمائهم وألقابهم وأنسابهم.
- 3- بيان لطائف الإسناد.



4- بيان المواضع التي ذكر فيها الحديث من صحيح البخاري في الكتاب والأبواب.

5- بيان من أخرجه غير البخاري ومواضعه في كتب السنن والصحاح و المسانيد وكتب الرواية.

6- دراسة الاختلاف الوارد في الرواية الواحدة سندا ومتنا.

7- بيان اللغات.

8- بيان الأنساب.

9- بيان الإعراب.

10- بيان الصرف.

11- بيان البيان.

12- الأسئلة والأجوبة.

13- استنباط الأحكام الفقهية.

وهذا الأسلوب الذي انتهجه العيني في شرحه لصحيح البخاري قد تخطى عنه في آخر الكتاب، وهذا التبويب قلّ وروده ابتداء من الجزء العاشر والحادي عشر واختفى تماما ابتداء من الجزء الثاني عشر، إذ سلك مسلكا آخر وهو عرض المادة العلمية من غير تبويب، وهيمن على الشرح لون من الاختصار والإيجاز، وبالتحديد غياب اللون الأول من الشرح من بداية الكتاب 64، وهو كتاب المغازي إلى آخر الكتاب وهو كتاب التوحيد، أي من حديث: (3949) إلى آخر حديث رقم: (7563)، أي (3614) حديثا لم يحظ بنفس دراسة في الأحاديث دون (3949).

ونال حظ اللغة من مجموع العناوين الجانبية، أو أسلوب الأبواب نسبة: (30.76%)، وهي نسبة معتبرة.

معالم استعمال المنهج اللغوي في شرح أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم:-

استعملت اللغة في إسناد الحديث مثلما استعملت في متون الأحاديث، لان الحديث عندما يطلق يراد به السند والمتن معا.



منهج الشراح في استخدام اللغة في دراسة الإسناد:

في الإسناد استعملت اللغة في صيغ التحمل والأداء وهي:

أخبرنا وحدثنا وأنبأنا وسمعنا وعن وأن ... الخ، إذ كان بدر الدين العيني في شرحه لصحيح البخاري، يستعمل معنى الواو في اللغة إذا ما كان سياق الإسناد من الإمام البخاري -رحمه الله- للرواة وردت الواو فيها للعطف بين الرواة.

مثال: ما جاء في كتاب الوضوء باب: لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن:

حدثنا علي قال: حدثنا سفيان، قال حدثنا الزهري عن السعيد بن المسيب، وعن عباد بن تميم عن عمه ... قوله: وعن عباد معطوف على قوله: عن السعيد بن المسيب، لأن الزهري يروي عن السعيد وعباد كليهما، وكلاهما يرويان عن العباد المذكور قوله عن عمه يتعلق بهما، فإن قلت: وقع في رواية كريمة، عن سعيد ابن المسيب عن عباد بدون واو العطف، قلت: هو غلط قطعاً، لأن سعيداً لا رواية له عن عباد أصلاً فتنبه لذلك. (145).

أما من ناحية التصريف في ضبط الأسماء، فنجد الشراح يستعملون الصرف كثيراً وذلك في ضوء الصيغ والأبنية، فمثلاً استعمال بدر الدين العيني التصريف في الرواة فقال مثلاً:

- «محمد بن مقاتل»: بصيغة الفاعل من المقاتلة. (146)
- «محمد بن المنكدر»: بوزن اسم الفاعل من الإنكدار. (147)
- «مخول»: بلفظ اسم المفعول من التخويل. (148)
- «زيد بن اسلم»: على وزن أفعال التفضيل. (149)

وهناك من الرواة من أتى اسمه على صورة النسبة، كالمكي، والحرمي، والأعرابي.

(145)- عمدة القاري، العيني، ج2، ص(356).

(146)- نفس المصدر، ج2، ص(40).

(147)- نفس المصدر، ج4، ص(170).

(148)- عمدة القاري، العيني، ج3، ص(20).

(149)- نفس المصدر، ج6، ص(579).



منهج الشراح في استخدام اللغة في دراسة المتن الحديثي:

يهتم الشراح بشرح المتون وبيان معانيها واستخراج فوائدها وقد اختلفوا
عناوين كما رأينا من قبل وهي:

بيان اللغات- بيان المعاني- بيان الصرف- بيان النحو.

- التحليل الصرفي عند شراح الحديث:

قبل أن نتعرض إلى استعمال الميزان الصرفي عند الشراح في أحاديث النبي -
صلى الله عليه وسلم- لا بأس أن نتعرض إلى مفهوم الميزان الصرفي وهو: «على
أنه أصول وقواعد تعرف بها أصول بنية الكلمة: صيغتها الأصلية والعارضة وما
يلبسها من تغيير معنوي في مدلولها، مصدره البناء، المحدث بالتصغير أو التشبيه
أو التثنية أو الجمع أو التأنيث في الأسماء، أو التحويل إلى الماضي والمضارع
والأمر في الأفعال ومن تغير صوتي في بنيتها مصدره الظواهر التصريفية
كالتجريد والزيادة والحذف والإبدال والإعلال والإدغام والقلب المكاني، والإمالة
والتحريك والتسكين للابتداء والوقف والتخفيف والتثقل»⁽¹⁵⁶⁾.

«التصريف أحد أركان الأدب، وبه سعة كلام العرب ومنه بتدرج إلى اللغة
العربية ويتوصل إلى العويصات الأدبية»⁽¹⁵⁷⁾.

استعمال الإبدال عند الشراح للحديث النبوي:

أ- البديل: «أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه، إما ضرورة أو استحساناً»⁽¹⁵⁸⁾.

مثال: حديث حنظلة بن قيس الأنصاري قال سمع رافع بن خديج قال: «كنا أكثر
أهل المدينة مزدرعاً، كنا نكري الأرض بالناحية منها مسمى لسيد الأرض...».

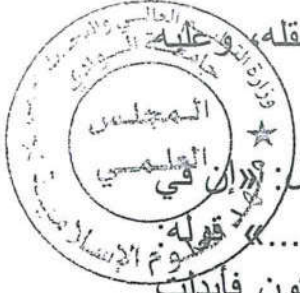
قوله: «مزدرعاً» والمزدرع أصله المزترع لأنه من باب الافتعال، ولكن قلبت
التاء دالاً، لان مخرج التاء لا يوافق الزاي لشدها⁽¹⁵⁹⁾.

⁽¹⁵⁶⁾- فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص(13).

⁽¹⁵⁷⁾- ابن هشام الأنصاري، نزهة الطرف في فن الصرف، ص(2).

⁽¹⁵⁸⁾- ابن بعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص(213).

⁽¹⁵⁹⁾- العيني، عمدة القاري، كتاب المزارعة، حديث رقم (2327).



ب- الإعلال: الإعلال هو: «قلب حرف العلة أو حذفه أو تسكينه أو نقله، يكون الإعلال بالقلب أو الحذف أو التسكين أو بالنقل».(160)

مثال: حديث سهل بن سعد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم- قال: «إن في الجنة ثمانية أبواب، فيها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون ...» «الريان» أصله "الرويان" اجتمعت الياء والواو وسبقت أحدهما بالسكون فأبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء، والريان ضد العطشان.(161)

ج- الإدغام: الإدغام عند سيبويه: «تقريب حرف من حرف بهدف السهولة والخفة، وذلك لأن الإنسان يضع لسانه لهما».(162)

مثال: حديث طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم- من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته، ولا يفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله: خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوع...»، قوله «إلا أن تطوع» بتشديد الطاء والواو كليهما، أصله: تتطوع بتاءين فأدغمت إحدى هاذين التاءين في الطاء، ويجوز تخفيف الطاء على الحرف أعني حذف إحدى التاءين. وأي التاءان هما المحذوفة؟ فيه خلاف، فقال بعضهم حذف التاء الزائدة أولى لزيادتها، وقال الأكثرون: الأصلية أولى بالحذف لأن الزائدة إنما دخلت لإظهار معنى، فلا تحذف لئلا يزول الغرض منها، ويجوز إظهار التاءين أيضا من غير إدغام وهذه ثلاثة أوجه في المضارع، وقال النووي المشهور التشديد ومعناه: إلا أن تفعله بطواعيتك، وفي ماضيه لغتان أتطوع أطوع وكلاهما يفعلن إلا أن إدغام التاء في الطاء أوجب جلب ألف الوصل ليتمكن من النطق بالساكن.(163)

كما استعمل اللغويون باقي الظواهر الصوتية وحاولوا أن يقربوا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم- بواسطة هذه الظواهر، ومنها الحذف والإشباع الخ، وهذه الظواهر تدخل ضمن التحليل الصرفي.

كما استعمل العلماء في بيان أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم- معاني الصيغ وهي:

(160)- التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، صلاح الدين سعيد حسن، ص(48).

(161)- عمدة القاري، العيني، ج1، ص(230-231).

(162)- الكتاب، سيبويه، ج4، ص(437).

(163)- عمدة القاري، العيني، ج1، ص(390).

- أفعال التفضيل.
- صيغة تفعل
- صيغة فاعل
- صيغة تفاعل.
- صيغة استفعل.
- صيغة المبالغة.

مثال: صيغة فاعل:



وتأتي لمعان متعددة أشهرها المشاركة، نحو قاتل والمعاملة ففي حديث ابن عباس: «كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود الناس وكان أجودا ما يكون» في رمضان حيث يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن... قوله «فیدارسه» من المدارس من باب المفاعلة من الدرس وهو القراءة على سرعة وقدرة عالية... والمدارس المقاراة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (وليقولوا دارست) الأنعام: 105؛ أي قرأت على اليهود وقرؤوا عليك، وههنا كما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- وجبريل -عليه السلام- يتناوبان في قراءة القرآن، لما هو عادة القراءة بأن يقرأ مثلا هذا عشرا وهذا عشرا أتى بلفظ المدارس، أو أنهما كانا يشاركان في القراءة أي يقرآن معا، وقد علم أن باب المفاعلة لمشاركة اثنين نحو: ضاربت زيدا وخاصمت عمرا. (164)

كما استعمل العلماء في أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- باب المصادر وهي:

- مصدر الهيئة.
- مصدر المرة.
- المصدر الميمي.
- المصدر واسم المصدر
- باب المجموع (جمع القلة وجمع الكثرة).

كما استعمل العلماء في شرح أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- باب التحليل المعجمي وهو:

- الاشتقاق.
- الترادف.
- المشترك اللفظي.

(164).- نفس المصدر، ج7، ص(123-125).



- التضاد.
- الفروق اللغوية.

كما استعمل العلماء كذلك التحليل الدلالي، وذلك من خلال:

- بيان بنية اللفظ.
- توظيف معاني الصيغ الصرفية لبيان الدلالة.
- تنويع وسائل إيضاح دلالة الألفاظ.
- الانتقال من الخصوص إلى العموم.
- الانتقال من العموم إلى الخصوص
- الانتقال من الحقيقة إلى المجاز.
- الانتقال من الدلالة الحسية إلى الدلالة المعنوية.
- الانتقال من الدلالة المعنوية إلى الدلالة الحسية.

كما استعمل العلماء كذلك التحليل النحوي في شرح حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو:

- الأسماء والأفعال والأدوات والحروف، وكلام العرب من خلال الشواهد الشعرية والنثر.

كما استعمل العلماء كذلك الإعراب في شرح أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو:

- بيان الأوجه الإعرابية المحتملة.
- إعراب الجمل.
- مناقشة الوجوه الإعرابية والترجيح بينها.
- العلم -المبتدأ والخبر- الاستثناء- الجار والمجرور- الحال- النداء- أفعال المقاربة- الجزم- اللازم والمتعدي-.
- معاني الحروف- أدوات الاستفهام- أدوات الشرط-.

كما تحاكم العلماء إلى المدارس النحوية في شرح حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- كالمدرسة البصرية ومدرسة الكوفة، إلى غير ذلك من المباحث اللغوية.

أهم مصادر الشرح اللغوي للسنة النبوية:

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني.
- الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني، سامي الجميلي.



- شرح سنن أبي داود، للعيني.

تطبيق: حديث «من تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعا...»، كيف نهجه في العاطل في سياقه اللغوي؟

هذا الحديث أخرجه:

مسلم عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم- قال: «يقول الله عز وجل: من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد، ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو اغفر، ومن تقرب مني بشبر تقربت منه ذراعا، ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا، ومن أتاني يمشي، أتيته هرولة، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئا لقيته بمثلها مغفرة» (165).

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه- قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم- «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه، إذا ذكرتني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرتني في ملا ذكرته في خير منهم، وإن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعا، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا، وإن بمشي أتيته هرولة» (166).

وأخرج البخاري عن انس رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم- يرويه عن ربه قال: «إذا تقرب العبد إلي شبرا تقربت إليه ذراعا، وإذا تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا، وإذا أتاني مشيا أتيته هرولة» (167).

- أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، ولم يجعل بابا لصفة خبرية، كما فعل في أبواب الصفات الأخرى الثابتة التي يراها، إنما جعله في بابين هما:
* باب قول الله تعالى: «ويحذركم الله نفسه».
* باب قوله جل ذكره تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك، حيث جاء في نص الحديث ما يدل على ذلك وهو قوله: «فإن ذكرتني في نفسي ذكرته في نفسي».

(165)- صحيح مسلم، مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الذكر والدعاء، حديث رقم (4852).

(166)- صحيح البخاري، البخاري، كتاب التوحيد، باب يحذركم الله نفسه، صحيح مسلم برقم (2657).

(167)- صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم- وروايته عن ربه.



- وأخرجه البخاري في باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم - وروايته عن المجلس الشورى الإسلامي. وقد خرج فيه لأنه حديث قدسي، وأخرج معه في الباب حديثاً قديماً (كل عمل ابن آدم له إلا الصوم ...).

وقد اخرج ابن بطة الحديث السابق، ثم نقل عن ابن نمير أنه قال: "قلت للأعمش: من يستشنع هذا الحديث؟ فقال إنما أراد في الإجابة. (168)

والحديث ذكره ابن قتيبة في كتاب: «تأويل مختلف الحديث» ليبين معناه، وليدحض شبهة المبتدعة والمشنعين على أهل السنة، وبين أنهم قد أتوا من قبل جهلهم باللغة فأبرز معنى الحديث بحسب السياق اللغوي.

قال: "إن هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد من أتاني مسرعا بالطاعة أتيته بالثوب أسرع بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكفى عن ذلك بالمشي وبالهرولة، كما يقال: فلان موضع في الضلال، والإيضاع سير سريع لا يراد به انه يسير ذلك السير، وإنما يراد انه يسرع إلى الضلال، فكفى بالوضع عن الإسراع، وكذلك قوله: «والذين سعوا في آياتنا معاجزين»، والسعي الإسراع في المشي، وليس يراد أنهم مشوا دائما، إنما يراد أنهم أسرعوا بنياتهم وأعمالهم. (169)

وظاهر السياق أن العبد لا يتقرب إلى الله تعالى بالمشي المعروف، إنما يتقرب بالتوبة وبالصلاة والصوم، وقد يكون في كل ذلك واقفا لا يمشي، فإذا لم يكن المراد في تقرب العبد حقيقة البشر وحقيقة المشي، فإن ما يقابله من تقرب الله بالذراع بالهرولة لا يراد به حقيقة المعنى المعجمي، إنما تركيب الكلام يحدد أن المراد إكرام العبد بمزيد الفضل والثواب مما يعمل.

والذي يستقرئ السنة النبوية يجد هذا الأسلوب النبوي في التعبير عن القلة والكثرة له نظائر كثيرة، فمنها حديث ابن عباس -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية». (170) متفق عليه.

(168) - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ابن بطة، ط2، ج3، ص(337).

(169) - ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص(327).

(170) - صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم- "سترون بعدي أمورا تنكرونها" رقمك: 6531.



وحديث: «من فارق الجماعة شبرا فقد خلع رغبة الإسلام من عنقه» (171). أبو داود.

فهنا التعبير بالشبر كناية عن الخروج اليسير مهما كان، لتشنيع وذم الخروج عن طاعة الإمام مهما قلّت، وصور ذلك بمقياس محسوس، وله نظائر في السنة: مثل «الذراع، الباع، فواق ناقة، حبة خردل، مثقال ذرة...»

ثانياً: الحواشي الشارحة للسنة النبوية:

قبل التطرق إلى موضوع الحواشي وكذلك مصادر هذه الحواشي وعلاقتها بكتب متون الحديث، وعلاقة هذه الحواشي بالشروح الحديثية، سوف أتعرض إلى تعريف الحاشية أولاً.

الحاشية لغة: قال ابن منظور (172) في مادة (حشا) من لسان العرب: حاشيةٌ وحاشيةٌ كل شيء جانبه وطرّفه، إذن الحاشية لغة: طرف الشيء. (173)

الحاشية اصطلاحاً: قال حاجي خليفة في كشف الظنون: "الحاشية عبارة عن أطراف الكتاب ثم صار عبارة عما يكتب فيها، وما يجرّد منها بالقول فيدون تدويناً مستقلاً ويقال لها تعليقة أيضاً. (174)

من خلال هذا التعريف يظهر أن الحاشية، هو كل شيء ناحيته، وقد أشار حاجي خليفة إلى لفظة تعليقه، ذلك ما سنراه في علاقة الحاشية ببعض المصطلحات الأخرى.

قال الأزهري: الحاشية الناحية، وحاشية الثوب، وكل شيء ناحيته، وحاشية كل شيء؛ طرفه الأقصى. (175)

وبهذا التعريف تكون حاشية الكتاب: بمعنى طرفه.

(171) - أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في قتل الخوارج، رقم: 4132، والترمذي في كتاب الأمثال عن رسول الله، رقم: 2790، وقال حسن صحيح، وأخرجه، ابن خزيمة في صحيحه.

(172) - لسان العرب، ابن منظور، ج14، ص(178).

(173) - معجم المصطلحات الحديثية، أد/ محمد أبو الليث الخير أبادي، ص(34).

(174) - كشف الظنون، حاجي خليفة، ج1، ص(623).

(175) - الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص(137).



قال سيد عبد الماجد الغوري: فالمقصود بالحاشية هو: الفراغ الموجود على جانبي الصفحة (176).

من خلا التعاريف السابقة تكون الحاشية بمعنى:

التعليقات التي يضعها المحشي في جوانب الصفحات بغض النظر هل هي مطولة، أم مختصرة أم متوسطة، أي تأتي في طرف الكتب وطُرَّتُهُمْ.

إذن نجد بعض الشراح يضعون شروحا على متون أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذه الشروح يرد فيها أصحابها بعض العبارات المستغلقة التي تحتاج إلى بيان وإيضاح، ويأتي بعض المهتمين بهذه الشروح من الأئمة أو العلماء، فيلاحظ أن هذا الشرح يحتاج إلى تعليق، أو تكميلا لناقصة وتعقبا له، ولا تكون في الغالب شاملة لجميع العبارات وإنما للمهم منها، ويكون التركيز فيها على الألفاظ والتعمق فيها، هذا يعتبر بمثابة شرح على شرح وهو الذي يصطلح عليه بالحاشية، إذن ما الفرق بين الشرح والحاشية؟

الشرح: الشرح يكون غالبا للمتن كاملا، بحيث يوضح أغلب عباراته، ثم يختلف بحسب منهج الشراح، وبحسب الكتاب المشروح، لأن كل شارح له منهجه في الشرح.

الحاشية: تكون بالأسفل أو الجوانب توضح غامضا، أو تقرب بعيدا عن الفهم، وهذا هو الأصل في الحاشية لاسيما عند القدامى من العلماء، وسميت الحاشية بالحاشية، لأنهم يكتبونها على جوانب الصفحات وحواشيها، ولا مناسبة بين فقراتها وأجزائها بخلاف الشرح، فإن الشارح يمشي فيه على منهج معين.

وبهذا التسلسل يأتي التقرير.

التقرير: وهو بمثابة شرح الحاشية، أي شرح (شرح الشرح).

وفي هذا الباب هناك مصطلحات منتشرة وهي على وزن الحاشية، كالتعليق، أو التعليقة، أو التقييد، أو التقييد، أو الطرر والنكت... الخ.

ملاحظة: كثير من الحواشي كتبها أصحابها، ولم تنشر وإنما يكتبها العالم على طرة كتاب ما، وثم يأتي من يهتم بتراث هذا العالم فينشر ما كتب هذا العالم، ونجد عند ترجمة العلماء قولهم: له حاشية كذلك، وتقع في مجلدين مثلا، وهذا فيما يخص

(176) - معجم المصطلحات الحديثية، سيد عبد الماجد الغوري، ص(296).



المتقدمين من العلماء، أي أن الشروح الحديثية تسبق الحواشي كما سبق وأن
الحاشية تقع على الشروح لبيان وتوضيح غامض أو تقريب مبهم وهكذا.

لكن عند المتأخرين توسعوا كثيرا في استعمال الحاشية فجعلها أغلب المتأخرين يقومون
كالشرح.

مثالها: حاشية ابن قاسم على الروض المربع شرح زاد المستقنع، تكاد لا تفرق بينها
وبين الشروح بل هي شرح تقريبا.

لذلك الحواشي عندهم (المتأخرين) أقرب إلى الشرح منه إلى الحاشية، لأن
الحاشية في الأصل هي متأخرة زمنا عن الشرح، ولا تكون الحاشية على المتن إلا
ما قل منها، وجدت حواشي على متون لكنها قليلة، كحاشية الزردي على تهذيب
التفتازاني.

والحاشية وظيفتها شرح الشرح، ولكن لا على الشرح كله مفردة، بل على أجزاء
منها لأمر قد يجدها من قضايا غير مسلم بها، أو اعتراضات أو قصور في
الإيضاح مما يزيله المحشي، فينير دروب المتن والشرح، ويختلف مقصد الحواشي
من واضع لها إلى آخر، وبعض الحواشي تسعى وتعمل لتحقيق عبارة، أو دفاعا عن
الماتن أو الشارح، وفي بعض الأحيان نجد الشارح والمحشي ومن قرر عليها.

مثالها: - حاشية الجرجاني على شرح القطب

- حاشية الحضري على ابن عقيل.

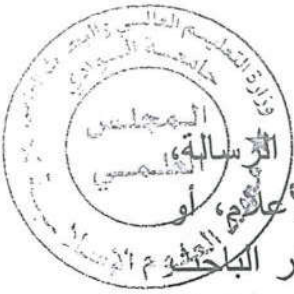
- حاشية الصبان على الأشموني.

وتطلق الحواشي أيضا عند المعاصرين على ما يكون أسفل الصفحات فيذكر فيها
الأرقام، وتعزي فيها العبارات ونحو ذلك، ذلك ما سنراه في النقطة الموالية.

الفرق بين متن الرسالة، وهامشها، والحواشي، والهوامش:

1- وضع الفكرة في متن الرسالة: هو أن أي فكرة أو فقرة متصلة اتصالا مباشرا
بالأفكار الأساسية بموضوع البحث، ويكون موضوعها نصوص الرسالة ومنتها.

2- هامش الرسالة: وهو ما يتصل اتصالا جانبيا، لشرح نقطة، أو توضيح فكرة أو
تحليل لها، أو تعليق عليها، ولو وضعت بصلب الرسالة لاستدعت انقطاع التسلسل
الفكري للموضوع الأساس، فمثل هذا موضوعه هامش للرسالة.



3- الحواشي: تطلق كلمة (حواشي) على كل ما يعتبر جزءا أساسيا في الرسالة، وتعرف: بأنها التعليقات أو بسط فكرة في المتن، أو الترجمة لعلم من الأعلام، أو التعريف بمكان، أو التأريخ لحادثة، أو معركة حربية، ونحو هذا، وقد يذكر الباحث مع الحاشية مصدرا أو أكثر، وقد تكون الحاشية اقتباسا طويلا لتوثيق رأيا، أو للتدليل على قضية.

4- الهوامش: هي المصادر والمراجع التي يستخدمها الباحث في بحثه، وكأنها مستنداته في الدراسة، فهو يقدمها للقارئ وكأنه يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من الأفكار، ويقدم من الحقائق. (177)

إذن هناك فرق بين متن الرسالة وهامشها، والحواشي والهوامش، لكن التسلسل الزمني في استعمال هذا المصطلح أعطى لكل حقبة مفهوما معينا للحاشية، فعند المتقدمين مثلا، فمتن الرسالة وشرحها يسبق الحاشية، لان الحاشية أتت تبعا، فلما توسع المتأخرون في استعمال الحاشية، أصبحت الحاشية وكأنها شرح للمتن مثلا، لكن هذا استعمال على نطاق ضيق، وفي زماننا، فإن الحواشي عندنا هي هوامش الرسائل الجامعية والمقالات والبحوث التي يعتمد عليها الباحث لتقديم بحثه في أحسن حلة وأحسن إخراج.

ولقد تعددت الشروح والحواشي على السنة النبوية ومتون السنة، كما وضعت على المتون العلمية، ووضعت كذلك على كتب أحاديث الأحكام، وهذا سواء في المذهب الفقهي، أو على المذاهب الفقهية الأخرى المقارنة، وسوف أذكر بعض الحواشي التي كتبت على متون الأحاديث، أو على الكتب التي تناولت الفقه.

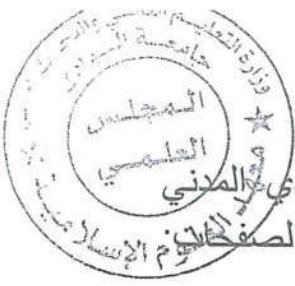
الحواشي الموضوعية على كتب الحديث وكتب الفقه:

سوف أذكر هذه الحواشي على قسمين، فالقسم الأول أخصه بذكر الحواشي التي وضعت على كتب متون الحديث، والثانية أخصها بالحواشي التي وضعت على كتب الفقه، وأخص بذلك المذهب المالكي.

1- الحواشي التي وضعت على كتب متون الحديث:

أ- حاشية الشتواني على مختصر ابن أبي حمزة للبخاري، محمد بن علي الشافعي الشتواني تحقيق: أحمد سعد علي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، سنة النشر: 1935هـ، عدد المجلدات واحد (1).

(177) - موقع الكتروني، بوابة تونس.



ب- حاشية السندي على صحيح البخاري، محمد بن عبد الهادي السندي، الناشر: دار الفكر، عدد المجلدات أربعة (4)، عدد الصفحات 1600.

ج- حاشية السندي على صحيح مسلم، محمد بن عبد الهادي السندي أبو الحسن، المحقق: علي بن أحمد الكندي المرر، الناشر: مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع، سنة النشر: 2011م، عدد المجلدات 1، رقم الطبعة 1، عدد الصفحات: 788 صفحة.

د- حاشية السندي على مسند الإمام أحمد، محمد بن عبد الهادي السندي، نور الدين أبو الحسن، المحقق: طارق عوض الله، سنة النشر: 2010م، عدد المجلدات (05)، رقم الطبعة (01)، كما حقق من طرف: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، سنة النشر 2008م، عدد المجلدات (17)، رقم الطبعة (01).

هـ- حاشية السندي على سنن النسائي، محمد بن عبد الهادي السندي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، تاريخ الطبعة: 1986م، عدد الاجزاء (08).

و- حاشية السندي على سنن ابن ماجه المسمى: كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التنوي، أبو الحسن، نور الدين السندي، الناشر: دار الجيل، بيروت، بدون طبعة.

ك- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، ابن قيم الجوزية، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر: 1995م، عدد الاجزاء (14).

ل- حاشية السيوطي على سنن النسائي، الإمام السيوطي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية: 1986م، عدد الأجزاء (08).

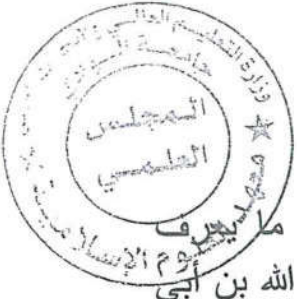
بعدما ذكرت بعض الحواشي التي وضعت على كتب متون الحديث، انتقل إلى ذكر الحواشي التي وضعت على كتب متون الفقه، والمسائل الفقهية على المذهب المالكي.

2- الحواشي الموضوعية على كتب الفقه المالكي:

أ- حاشية الشيخ على الصعيد العدوي المالكي على كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني لعلي أبي الحسن المالكي الشاذلي.

ب-

توضيح لهذه الحاشية:



ابن أبي زيد القيرواني له رسالة في الفقه «الرسالة الفقهية»، أو ما يعرف بـ«رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، للشيخ الإمام الفقيه «أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني»، الملقب بمالك الصغير المتوفى سنة (386هـ)، وهي من أنفس وأشهر ذخائر التراث المالكي، بل المصدر الثالث في المذهب بعد الموطأ والمدونة، وهذه الرسالة التي ألفها ابن أبي زيد القيرواني، كان ذلك باقتراح من تلميذه الشيخ محرز بن خلف البكري التونسي المالكي (ت413هـ)، والذي كان معلم صبيان، لان ابن أبي زيد القيرواني قال: «فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنظف الألسنة وتعتقده القلوب وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدا ونوافلها وورغائبها وشيء من الآداب منها، وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك بن أنس وطريقته، مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقيين...» (178).

مضمون الرسالة: تتضمن الرسالة ما يلي:

1- عقائد، خصص لها القيرواني بابا كاملا سماه:

باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات، وقد عقد المصنف هذا الباب تكلم وبين ما يجب على المكلف معرفته من علم التوحيد، وبين كل ذلك على طريقة مذهب أهل السلف -رحمهم الله- إذ تُدرس مقدمة هذه الرسالة في كل البلدان الإسلامية كما وافق فيها صاحبها مذهب أهل السلف في العقيدة والتوحيد، وقد صدرت رسالته بهذه المقدمة في التوحيد وقدمه على فن الفقه لتقدمه في الوجوب، وقد أشتمل على أزيد من مائة عقيدة.

2- القسم الثاني من الرسالة خصها ابن أبي زيد القيرواني للفقه، ورتبها على أربعة وأربعين بابا غير الباب المتعلق بالعقائد.

ب- حاشية الصاوي المسماة: بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير.

توضيح:

الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى: أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، جاء المؤلف أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المتوفى سنة (1241هـ)، فوضع حاشية على الشرح الصغير للدردير لكتابه.

(178)- حاشية الشيخ علي الصعيدي المالكي على كفاية الطالب الرباني، لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص(23).



جـ حاشية الدسوقي (ت1230هـ) على الشرح الكبير.

توضيح: وضع الشيخ الدردير شرحا كبيرا على مختصر خليل، وجاء الدسوقي الحاشية على هذا الشرح الكبير، المعروفة بحاشية الدسوقي.

كما وضعت حواشي على غير الحديث والفقه، كالتفسير، واللغة والنحو وغيرها في المذهب المالكي مثلا وضعت حواشي على التفسير، كحاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام السبكي مثلا، وفي غير مذهب الإمام مالك وضعت حواشي أخرى كحاشية الإمام السيوطي على تفسير الإمام البيضاوي، وحاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبلّ الصدى في النحو.

كما وضعت حواشي في المذهب الحنبلي على المتون الفقهية كحاشية ابن قاسم على الروض المربع شرح زاد المستنقع، وفي المذهب الشافعي كحاشية الطحطاوي على المراقي الفلاح، وفي المذهب الشافعي كحاشية المحل على فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، وحاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

بعدما تناولت إشارات على الحواشي، سوف أنتقل لدراسة حالة تطبيقه وأخترت في ذلك منهج السندي في شرح السنة من خلال حاشيته على سنن النسائي.

دراسة تطبيقية على حاشية السندي على سنن النسائي:

عندما يدرس منهج مؤلف معين وكذا مؤلفه، يبدأ بتعريف بصاحب الكتاب ثم بكتابه، وسوف أتكلم عن ذلك باختصار.

ترجمة الإمام أبو الحسن نور الدين السندي:

هو الشيخ الإمام أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي التنوي المدني، ولد بقرية «تُسْتَر»، ثم تركها راحلا إلى المدينة النبوية، وأخذ العلم عن مجموعة من المشايخ، ومن آثاره العلمية، أنه قام بوضع حواشي على كتب السنة، كما وضع حاشية مفيدة في بابها على مسند الإمام أحمد -رحمه الله-، توفي في المدينة النبوية في الثاني عشر من شوال سنة ثمانين وثلاثين ومائة وألف (1138هـ)، دفن بالبقيع -رحمه الله-. (179)

(179) - ينظر معجم المؤلفين، لكاملة/4/282، الإعلام للزركلي/6/253.



منهج السندي في حاشيته على سنن النسائي:

اجتهد السندي في حاشيته على سنن النسائي أن يبين ويوضح ألفاظ الحديث الذي يورث بين الأقوال التي قيلت في ذلك، سواء من جهة ضبط الألفاظ أو توجيه معناها أو إعرابها كل ذلك بينه في حاشيته.

كما اجتهد أن يوضح الصناعة الحديثية على الأحاديث التي أوردها الإمام النسائي في سننه، مستعملا اجتهاده في علوم الحديث من غير تقليد ولا إتباع وتجلي ذلك من خلال مخالفته في بعض الأحيان للإمام النسائي - رحمه الله -.

أما المصادر التي اعتمد عليها السندي في حاشيته على النسائي كثيرة منها على سبيل المثال:

- شرح السيوطي للنسائي
- النووي في شرح مسلم.
- الخطابي في معالم السنن.
- حواشي السندي على كتب السنة الأخرى، يعني الكتب الخمسة التي وضع لها السندي حواشي، وهي: حاشية السندي على البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود، وأحمد وغيرها، وبالغ كثيرا السندي في اعتماده على السيوطي عندما قام بشرح سنن النسائي سواء اعتمد عليه كثيرا أو نقل عن نقل عنه السيوطي - رحمه الله -.

أما منهجه في الأحكام الشرعية المستنبطة من الأحاديث أو ما يسمى بفقهِ الحديث، فهو يعتمد على منهج المحدثين في فقهِ الحديث، ولا يعتمد منهج الفقهاء، بمعنى أنه يستنبط الأحكام من ذلك الحديث، ولا يحشد أقوال العلماء الآخرين في المذهب أو المذاهب المقارنة، يعني لا يدرس الحديث كمسألة فقهية إنما يعتمد على فقهِ الحديث الواحد في الموضوع، كما علق على تراجم النسائي في سننه، وذلك من خلال بيان وإظهار وإجلاء فقهِه في تراجمه، وبين مراد النسائي في ذلك، ولم يكتف بذلك، بل في بعض الأحيان يعقب على النسائي بوضعه هذه الترجمة أنها محل تجاذب العلماء فيها، ويستدرك عليه بما يراه مناسبا. (180)

(180) - ولمزيد من التفصيل والبيان، ينظر بحث مقدم من طرف الدكتور: علي محمد جابر، الموسوم (منهج السندي في شرح السنة من خلال حاشيته على سنن النسائي، أستاذ الدراسات الإسلامية - جامعة جنوب الوادي -



من خلال منهج السندي في حاشيته هذه على سنن النسائي يتبين أن الحاشية ليست على منهج المتقدمين، بل هي قريبة من الشروح التي وضعت على كتب متون الحديث، وبذلك فقد توسع السندي في مفهوم الحاشية وذلك من خلال توسع في كل ما له علاقة بالحديث النبوي، ومما يدل ذلك أن حاشية هذه تقع في ثمانية مجلدات



المبحث الثالث: شروح الموطأ والصحيحين:

سوف استعرض في هذا المبحث أهم وأشهر الشروح التي وقعت على الموطأ والصحيحين، وكذا التعرض إلى مزية كل شرح عليها، باعتبار أن الموطأ والصحيحين من كتب الحديث المنتشرة في المعمورة قاطبة، وكل من جاء بالبعداء تدور حولها.

المطلب الأول: شروح الموطأ:

قبل التطرق إلى شروح موطأ الإمام مالك -رحمه الله- سوف أقدم بين هذه الشروح بترجمة موجزة عن الإمام مالك -رحمه الله- ثم بكتابه، بعدما أختتم الكلام على محور هذا المطلب ببيان منهج ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار، والفرق بينهما.

التعريف بالإمام مالك -رحمه الله-:

فهو الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الاصبجي، ولد سنة (93هـ) بالمدينة، وتوفي سنة (179هـ)، صاحب المذهب المشهور، ومن الأئمة المتبوعين.

طلب العلم واشتهر بين أقران عصره بالعالم المدينة، هو شيخ الإسلام وحجة الأئمة، إمام دار الهجرة.

أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك، ابن أبي عامر الاصبجي الحميري حليف بني تميم من قريش.

فمالك عربي صليبية من أنفس العرب، يعني ليس من مواليهم، وولاه لبني تميم، ليس ولاء عتق، إنما هو ولاء حلف، لأن الولاة على أربعة أنواع:

• ولاء عتق * ولاء حلف * ولاء إسلام * ولاء لزوم

والعرب كان يجري بينها أحلف كثيرة، يتحالف بعض القبائل مع بعض، كانت هذه العادة الغالبة على قبائل العرب، ولم يكن ينجو من العرب إلا قليل القبائل، وكان العرب يسمونها بالجمرات، والجمرات التي لا تعقد حلفاً ولا تحتاج لذلك، وكان آخر هذه الجمرات بنو نُمير، وبقيت هذه القبيلة بنو نُمير هكذا على حالها ولم تعقد حلفاً لذلك، وكان النُميري إذا سئل عن بلده وقبيلته، يتكلم بلسان فخم، ويجيب أنا من بني نُمير.



فالحلف يترتب عليه ولاء، وولاء مالك للعرب كان ولاء حلف، فلم يكن أنشيرا أو عبدا اعتقه بنو تميم.

نشأ مالك في بيت علم فكان العلم منتشرًا انتشارًا كبيرًا، وتعلم على كبار العلماء، وكان ثبًا، كان مالك يتعلم ويعلم ويعمل ويخاف ويتقي الله - سبحانه وتعالى - وكان بجل العلم ولذلك أجله الله ورفعته، فمشيخة مالك كثيرة، ومن أشهرهم: نافع مولى ابن عمر، وعامر، والزهري، وعمرو بن دينار والمقبوري وجماعة كثيرون.

كان سفيان بن عيينة وغيره يقولون فيما جاء عن أبي هريرة: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة»، يقولون: هو مالك بن أنس، وقيل غيره. (181)

وهو صاحب العبارة المشهورة التي تعتبر أصلا في صفة قبول الراوي حيث قال - رحمه الله -: «لا تأخذ العلم من أربعة وخذ من سوى ذلك:

- لا تأخذ من سفيه معطن بالسفه، وإن كان أروى الناس.
- ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
- ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.
- ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث». (182)

هذا باختصار عن ترجمة مالك، أما كتابه فهو:

التعريف بالكتاب:

فهو الموطأ للإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، يعتبر إمام كتب الحديث، كما أن صاحبه إمام لأهل الحديث.

وهو أول كتاب في الحديث الصحيح غير المجرد، كما أن الجامع الصحيح للبخاري هو أول كتاب في الصحيح المجرد، وذلك أن الإمام مالك - رحمه الله - لم يجرد كتابه للحديث المرفوع إنما توخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

(181) - سنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، حديث رقم (2680)، قال الترمذي: هذا حديث حسن! هـ. والحديث ضعفه الألباني - رحمه الله الجميع -، ولعل عنعنة ابن جريج وأبي الزبير في السند، وهما موصوفان بالتدليس!

(182) - الكفاية، ص (116).



وسماه بالموطأ، لأنه وطأ أي قرب تناول حديث الرسول صلى الله عليه وسلم للناس، يعني: كان الحديث لا يعرفه إلا طلبت العلم والذين يحضرون حلق الحديث، فلما صنف الإمام مالك هذا الكتاب، قرب الحديث للناس وانتقى لهم من الأحاديث الجارية أصح الأحاديث.

ساق الذهبي في ترجمة الإمام مالك: عن أحمد بن صالح: سمعت ابن وهب يقول: قال مالك: لقد سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة، ما حدثت بها قط، ولا احدث بها. (183)

ويقصد مالك من هذا أنه ينتقي من الكلام أجوده، ويأخذ من الناس ما هو أقرب للحق، فليس كل ما يسمع يقال، وكل يؤخذ من قوله ويرد، لذلك قال ابن أبي حاتم: قال الشافعي: قيل لمالك بن انس: إن عند ابن عيينة عن الزهري أشياء ليست عندك؟ فقال مالك: وأنا كل ما سمعت من الحديث أحدث به؟ أنا إذن أريد أن أظلمهم. (184)

وقيل كلاماً آخر في بيان معنى الموطأ وهو: لأنه أورد فيه ما وطأه عليه العلماء في المدينة، وقيل غير ذلك في هذه التسمية.

معنى الرواية الحديثية:

رواية الكتاب الحديثي هي: الهيئة التي ينقل عليها الكتاب عن مصنفه بواسطة احد تلامذته، بطريقة من طرق الرواية.

يعني صاحب الكتاب بعد ما يصنفه، فإن الناس يرحلون لأخذ هذا الكتاب من مصنفه، وعندما يحملة هؤلاء الناس، فإن المصنف يعمد إلى تنقيحه والنقص منه، والزيادة فيه، كل هذا الذي يفعله المصنف في كتابه بعد حملة من الناس الأولين، وقد يحصل للكتاب أن يحملة من الشيخ والمصنف هذا تلاميذ آخرون غير الأولين، في أوقات مختلفة، وعلى أحوال مختلفة، فيصبح التلاميذ الأولين ما عندهم يختلف ما أخذه الأخيرين، فتحصل لنا هيئات كثيرة للكتاب.

الهيئة الأولى: هو الكتاب الذي نقله التلاميذ الأولون عن الشيخ قبل أن يقوم بتنقيحه والزيادة فيه والنقص منه.

الهيئة الثانية: وهي الهيئة التي حصلت للكتاب، أي بعد أن نقحه صاحبه، ونقله التلاميذ الآخرون عن الشيخ.

(183) - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج8، ص(62).

(184) - مناقب الشافعي، ص(199).



الهيئة الأخرى: وهو ان يقوم الشيخ بتنقيح الكتاب مرة أخرى، فتحصل للكتاب صفة أخرى، غير الصفة الأولى والثانية فيأتي تلاميذ آخرون، يحملون عن الشيخ هذه الصفة، وهكذا كل ما ينقح الكتاب إلا وتحصل له هيئة معينة.

وتسمى كل هيئة منقولة للكتاب عن الشيخ رواية.

والروايات هي مجموع الهيئات، ومن هذه الرواية والروايات جاء تعريف ومعنى الرواية الحديثية.

والموطأ له روايات كثيرة.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله- وهو يتكلم عن حديث «إنما الأعمال بالنيات»، في فتح الباري، قال: «إن هذا الحديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووهم من زعم انه في الموطأ مغترا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك» (185).

ورد السيوطي أن حديث «إنما الأعمال بالنيات» موجود في إحدى روايات الموطأ، حيث قال: «وقد وقفت على الموطأ من روايتين أخريين سوى ما ذكر الغافقي إحداهما رواية سويد بن سعيد الحدثاني، والأخرى رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وفيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت منها حديث: «إنما الأعمال بالنيات...» وبذلك يتبين صحة قول من عزا روايته إلى الموطأ ووهم من خطاه في ذلك» (186).

من خلال هذين القولين يتبين -والله أعلم- أن الحافظ لم يقف على هذه الروايات، أو وقف على شخ من هذه الروايات وليس فيها ما ذكره السيوطي، والسيوطي وقف بنفسه على هذه الروايات ولاحظ هذه الزيادات، منها حديث «إنما الأعمال بالنيات».

وأشهر رواية لكتاب الموطأ للإمام مالك: هي الرواية المتداولة بين أيدينا، وهي رواية يحي بن يحي الليثي، وللموطأ روايات أخرى غير هذه الرواية.

أشهر روايات الموطأ المعتمدة:

(185)- فتح الباري، الحافظ، ج1، ص(11).

(186)- فتح الباري، الحافظ، ج1، ص(11).



- (1)- رواية أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري -أبو مصعب الزهري-.
- (2)- رواية عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي -أبو عبد الرحمن القضي العليم بالله-
- (3)- رواية سويد بن سعيد بن سهل بن شهر يار الهروي الحدثاني نسبة إلى الحديثة، مدينة على الفرات -أبو محمد الحدثاني-.
- (4)- رواية عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري -أبو عبد الله-.
- (5)- رواية محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة -أبو عبد الله-.
- (6)- رواية يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي المصري أبو زكرياء.
- (7)- رواية يحيى بن كثير بن وسلاس بن شمال بن منغايا الليثي البربري المصهودي الأندلسي القرطبي -أبو محمد-.

التعريف بابن عبد البر:

الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي، القرطبي، المالكي، صاحب التصانيف الفائقة.

مولده في سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وأدرك الكبار، وطال عمره وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنف، ووثق وضعف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان، وفاته السماع من أبيه أبي محمد، فإنه مات قديما في سنة ثمانين وثلاثمائة فكان فقيها عابدا متهجدا، عاش خمسين سنة وكان قد تفقه على التجيبي وسمع من احمد بن مطرف وأبي عمر بن حرم المؤرخ.

سمع من: أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن من سنن أبي داود، بروايته عن ابن داسة، وحدثه أيضا عن إسماعيل بن محمد الصغار، وحدثه بالناسخ والمنسوخ بأبي داود، عن أبي بكر النجاد، وتأوله مسند أحمد بن حنبل بروايته عن القطيعي.

وسمع من: المعمر محمد بن عبد الملك بن ضيفون أحاديث الزعفراني بسماعه من ابن الأعرابي عنه، وقرأ عليه تفسير محمد بن سبخر في مجلدات وقرأ على أبي



القاسم عبد الوارث بن سفيان موطأ ابن وهب بروايته عن قاسم بن صنيح، وضاح عن سحنون وغيره عنه، وسمع عن غير هؤلاء.

حدث عنه: أبو محمد بن حزم، وأبو العباس بن دلهاث الدلائي، وأبو محمد بن أبي قحافة، وأبو الحسن بن مفوز، والحافظ أبو علي الغساني، والحافظ أبو عبد الله الحميدي، وأبو بحر سفيان بن العاص، ومحمد بن فتوح الأنصاري، وأبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح، وأبو عمران موسى بن أبي تليد وطائفتهم سواهم. (187)

أقوال العلماء في ابن عبد البر:

قال الحميدي: أبو عمر فقيه حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف، وبعلم الحديث والرجال، قديم السماع، يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي.

قال أبو علي الغساني: لم يكن أحد ببلدنا في الحديث مثل قاسم بن محمد، وأحمد بن خالد الجباب، ثم قال أبو علي: ولم يكن ابن عبد البر بدونها، ولا متخلفا عنهما.

وذكر غير واحد أن أبا عمر ولي قضاء أشبونة مدة.

قال أبو القاسم بن شكوال: ابن عبد البر إمام عصره، وواحد دهره، يكنى أبا عمر.

قال أبو علي بن سكر: سمعت الوليد الباجي يقول: لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث، وهو أحفظ أهل المغرب.

وقال أبو علي الغساني: ألف أبو عمر في (الموطأ) كتابا مفيدة، منها: كتاب (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) فرتبه على أسماء شيوخ مالك، على حروف المعجم، وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله، وهو سبعون جزءا، ثم صنع كتاب (الاستذكار لمذهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار) شرح فيه (الموطأ) على وجهه، وجمع كتابا جليلا مفيدا وهو (الاستيعاب في أسماء الصحابة، وله كتاب (جوامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله)، وغير ذلك من تواليه. (188)

(187) - سير أعلام النبلاء، ج18، ص(153-154-155-156).

(188) - سير أعلام النبلاء، ج18، ص(156-157-158).

التعريف بالتمهيد ومنهج ابن عبد البر فيه:



التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، هو كتاب في الفقه المالكي، ألفه الحافظ ابن عبد البر (ت463هـ)، وهو كتاب شرح فيه ابن عبد البر كتاب الموطأ للإمام مالك، ولكنه رتبته ترتيباً آخر يختلف عن ترتيب الإمام مالك، حيث أنه رتبته بطريقة الأسانيد على أسماء شيوخ الإمام مالك، الذي روى عنهم ما في الموطأ من الأحاديث، فقد جمع أحاديث كل راوي في مسند على حده، معتمداً في ترتيبهم على حروف المعجم، وترجم للرواة، وخرج الأحاديث وشرحها لغويا وفقهيا، وذكر آراء أهل العلم والفقه، وقد اختصر فيه على ما ورد عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- من الحديث متصلاً أو منقطعاً، أو مرسلًا، دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، وقد قضى في تأليف كتاب التمهيد أكثر من ثلاثين سنة (189).

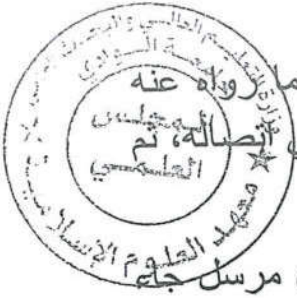
وقد أفصح ابن عبد البر في طاعة الكتاب عن السبب الدافع له لتأليف التمهيد فقال -رحمه الله-: «فإني رأيت كل من قصد إلى تخريج ما في موطأ مالك بن انس -رحمه الله- من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قصد بزعمه إلى المسند، واضطرب عن المنقطع والمرسل...، فلم أرجا معيه وقفوا عن ما شرطوه، ولم يسلم لهم في ذلك ما أملوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئاً في باب المتصل، وأتوا بالمرسل مع المسند... إلى أن قال: رأيت أن أجمع في كتابي هذا ما تضمنه موطأ مالك بن انس -رحمه الله- في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، مسنده، ومقطوعه، ومرسله، وكل ما تمكن إضافته إليه صلوات الله عليه وسلامه عليه» (190).

ومن مزايا هذا الكتاب اشتماله على مقدمتين نفيستين، يمكن اعتبارهما مدخلا ضرورياً لفهم مقاصد الكتاب واستنباط فوائده، تحدث في أولاهما عن بعض أنواع علم الحديث كالحديث المسند، والمنقطع و المتصل، والموقوف، وفصل القول في ذكر مذاهب العلماء في قبول بعضها ورده كالمرسل، والمدلس، وكانت هذه المقدمة من اللبانات الأولى التي بنى عليها أصحاب المصطلح من بعده، وعرض في المقدمة الثانية عيوناً من أخبار الإمام مالك، وجملة من آثاره ومناقبه، وفضل موطنه.

أما ترتيبه لشيوخ مالك، فبدأ بمن اسمه إبراهيم، ثم إسماعيل وإسحاق، وختم بمن اسمه يحيى ويونس ويعقوب وأخيراً بالكنى ثم البلاغات.

(189) - ينظر: حذوة المقتبس، ترتيب المدارك، بغية الملتبس، تذكرة الحفاظ.

(190) - مقدمة التمهيد، ج1، ص(10-11)..



فيذكر اسم الشيخ ونسبه وكنيته وشيوخه، وحاله ووفاته، ثم مقدار ما رواه عنه مالك في الموطأ، مقداً فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم ما رواه عنه المنقطع والمرسل.

فقد وصل كل مقطوع جاء متصلاً من غير مالك، ووصل أيضاً كل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه، كما شرح معانيها، واستخرج أحكامها، وجلب أقاويل العلماء في تأويلها، وإيضاح ناسخها ومنسوخها، وتكلم على رجالها ورواتها، مع شرح ما استعجم من الألفاظ اعتماداً على أقاويل أهل اللغة، واستحضر الشواهد على المعاني والأسانيد، كما نص عليه في مقدمة الكتاب.

لم يتقيد ابن عبد البر برأي معين، وترجيح ما قواه الدليل.

ملاحظة: اقتصر ابن عبد البر في التمهيد على ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الحديث متصلاً أو منفصلاً أو منقطعاً، أو موقوفاً أو مرسلًا، دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، لأنه أفرد لها كتاب «الاستذكار الجامع لمذهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثر، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار» (191).

أما المصادر التي اعتمد عليها ابن عبد البر، فقد اعتمد على دواوين الحديث، ومصادر الفقه، واللغة والشعر وغيرها عدد كثير.

التعريف بالاستذكار ومنهج ابن عبد البر فيه:

هو كتاب من كتب شروحات كتب الحديث، ألفه الحافظ ابن عبد البر، شرح كتاب الموطأ على غير ما وضع عليه كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، وقد أضاف فيه إلى شرح المسند والمتصل والرسول والمنقطع، شرح أقاويل الصحابة والتابعين، ورتبه على أبواب الموطأ، وحذف منه تكرار الشواهد والطرق، وبين قول مالك بن أنس، وما بينى عليه من أقاويل أهل المدينة، وكذلك كل قول ذكره لسائر فقهاء الأمصار، حتى جاء الكتاب مستوعباً على شرط الإيجاز والاختصار، وجعل كتابه هذا على رواية يحيى بن يحيى الليثي، ولم يفرد فيه كلاماً على فضائل مالك اكتفاء بما ذكره وأفيا في «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد».

يتميز الاستذكار، كما بين ابن عبد البر في مقدمته بالمميزات التالية:

(191)- مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، المملكة المغربية، موقع الكتروني إعداد الدكتور: جمال القديم.



- (1)- إعادة ترتيب كتاب التمهيد، بحسب أبواب الموطأ.
- (2)- حذف الشواهد، وطرق الإسناد المكررة، قال: «واحذف لهم منه تكرار شواهدهم وطرقه».
- (3)- عدم الاكتفاء بشرح الأحاديث المسندة والمرسلة، كما فعل في التمهيد، بل يشرح كذلك كل الآثار التي تضمنها الموطأ كما قال: «وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذين قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد، بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه، واختاره من أقاويل سلف أهل بلده الذين هم الحجة عنده على من خالفهم».
- (4)- المقارنة بين أقوال الإمام مالك، وأقوال فقهاء الأمصار، من سائر المذاهب، كما قال: «وأذكر على كل قول رسمه وذكره (أي الإمام مالك) فيه (أي في الموطأ)، ما لسائر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه، حتى يتم شرح كتابه «الموطأ» مستوعبا مستقصى بعون الله، إن شاء الله».
- (5)- أن يتم تحقيق هذه الأهداف كلها، التي ذكرها ابن عبد البر: «على شرط الإيجاز والاختصار، وطرح ما في الشواهد من التكرار، إذ ذلك كله ممهد مبسوط في «التمهيد»، والحمد لله، واقتصر في هذا الكتاب من الحجة والشواهد، على فقر دالة، وعيون مبيّنة، ونكت كافية، ليكون أقرب إلى حفظ الحافظ، وفهم المطالع إن شاء الله».
- (6)- الاكتفاء فقط بذكر أسماء وأحوال الرجال التي لم يتضمنها كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، ولا تضمنها كتابه «التمهيد»، قال: «وأما أسماء الرجال فقد أفردنا للصحابة -رضوان الله عليهم- كتابا موجبا، وكل ما جرى ذكره في مسند «الموطأ»، أو مرسله، فقد وقع التعريف به أيضا في «التمهيد» وما كان من غيرهم فيأتي التعريف بأحوالهم في هذا الكتاب إن شاء الله».
- (7)- وكل ما استوفى الكلام فيه في كتاب التمهيد، فإنه لا يذكره في الاستذكار، قال: «ولم أذكره في كتابي هذا شيئا من معاني النقل وغوائله، وعلم طرقه وعلله، ولا من فضائل مالك -رحمه الله- وأخباره، إذ ذاك كله مذكور بآتم ذكر وأكملة في كتاب «التمهيد»، والحمد لله».
- (8)- الرواية التي اعتمدها، هي رواية يحيى بن يحيى الليثي في الاستذكار إذ قال: «وقصدت من روايات «الموطأ» في كتابي إلى رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، فجعلت رسوم كتاب هذا على رسوم كتابه، ونسق أبوابه، للعلة التي



ذكرناها في «التمهيد» على أنه سينظم بهذه الرواية كثيراً من اختلاف الرواية عن مالك في موطنه، على حسب ما يقود إليه القول في ذلك بحول الله». (192)

أما العلة في اختياره لرواية يحيى بن يحيى الليثي، فقد بينها في «الموطأ»، قال: «وإنما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى الليثي المذكورة خاصة لوصفها عند أهل بلادنا من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم وكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها فذكره من غير روايته إن شاء الله، فكل قوم ينبغي لهم أمثال طريق سلفهم فيما سبق إليهم من الخير وسلوك منهاجهم فيما احتملوا عليه من البر، وإن كان غيره مباحاً مرغوباً فيه». (193)

الفرق بين كتابي التمهيد والاستذكار:

كتابي «التمهيد» و«الاستذكار»، فكلاهما شرح لـ«موطأ» مالك، وهما كتابان مستقلان ليس بينهما صلة.

(1)- تعرض التمهيد إلى المرفوع والمتصل والمنقطع والمرسل والموقوف بالتفصيل، والصناعة الحديثية ظاهرة فيه، ورتبه على شيوخ مالك، ورتبه على الحروف الأبجدية المغربية، وليس المشرقية، وبرواية يحيى بن يحيى الليثي.

بينما الاستذكار فشرحه على ترتيب «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي، وغلبت الصناعة الفقهية فيه كثيراً وتكلم فيه عن الحديث المتصل والمنقطع والمرفوع والمرسل وأضاف مع هذا الآثار وآراء العلماء الواردة في الموطأ.

(2)- التمهيد عسر جداً، كي يستخرج الطالب منه ضالته، فلا بد أن يكون على دراية تامة ما في مرويات شيخ مالك من الأحاديث، أما الاستذكار فقد طبعه على الترتيب المطبوع المعروف في «الموطأ»، والاستذكار شرح للموطأ كالتمهيد، ولكن اهتمامه بالمسائل الفقهية، مع البسط لهذه المسائل وذكر مذاهب فقهاء الأمصار، الكتابان يكمل بعضهما بعضاً.

(3)- الاستذكار صنفه بعد «التمهيد»، وقصد فيه شرح جميع أقاويل الصحابة والتابعين في الموطأ، وما لمالك فيه من قول الذي بنى عليه مذهبه، واختاره من

(192)- الإستذكار، ج1، ص(35).

(193)- نفس المصدر، ج1، ص(42).



أقاويل سلف أهل بلده، الذين هم حجة عنده على من خالفهم، مع ذكر ما لفقهاء الأمصار من التنازع في معاني كل قول رسمه مالك في الموطأ.

ملاحظة: يطبق الطالب بدراسة حديث مرفوع من التمهيد، ويقول صحابي من الاستنكار.

المطلب الثاني: شروح صحيح البخاري: (شرح: ابن رجب، الحافظ، ابن الملقن):

قبل تناول شروح صحيح البخاري - رحمه الله - سوف أتعرض للتعريف بالإمام البخاري و بصحيحه وبرواياته المشهورة، وكذلك بعض شراح صحيحه، بعد ذلك سوف أتناول مناهج الذين تعرضوا لشرحه.

التعريف بالإمام البخاري - رحمه الله:-

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي.

أسلم المغيرة على يد اليمان الجعفي والى بخاري، وكان مجوسياً.

قال البخاري: «سمع أبي من مالك بن انس، ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه». (194)

وأما البخاري فهي نسبة إلى البلد المعروف، بما وراء النهر يقال لها بخارى، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن. (195)

وأما الجعفي، فلأن أبا (196) جده (197) أسلم على يد اليمان الجعفي، فنسب إليه، لأنه مولاه من فوق. (198)

(194) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الارنؤوط ومن معه، ج12، ص(392).

(195) - عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، ج1، ص(292).

(196) - هو المغيرة والد إبراهيم.

(197) - هو إبراهيم جد البخاري.

(198) - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج5، ص(6).



ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة 199 هـ في صفره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: «يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو دعائك»⁽¹⁹⁹⁾ شيوخه: سمع البخاري من شيوخ كثير، سواء من كان في بلده، أو من خارج بلده، سنرتب بعضا من شيوخه بحسب بلده الأول، وهكذا.

- سمع ببخارى من عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة.
- ثم سمع ببلخ من مكي بن إبراهيم وهو من عوالي شيوخه.
- وسمع بمرور من عبد الله⁽²⁰⁰⁾ بن عثمان، وعلي بن الحسين سقيف، وصدقة بن الفضل وغيرهم.
- وسمع بالري من إبراهيم بن موسى.
- وسمع بنيسابور من يحيى بن يحيى وجماعة.
- وسمع ببغداد وبالبصرة، وبمكة والمدينة وبمصر وبالشام، حتى قال رحمه الله: «كُتبت من ألف وثمانين رجلا ليس منهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»⁽²⁰¹⁾.

تلاميذه: كثر تلاميذ البخاري، وسوف أذكر المشهورين منهم:

- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وصالح بن محمد جزرة، وإبراهيم بن معقل النسفي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن يوسف الفربري، كما روى عنه أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري خارج صحيحه⁽²⁰²⁾.

مصنفاته: ذكر الحافظ ابن حجر كتبه في الفتح وهي:

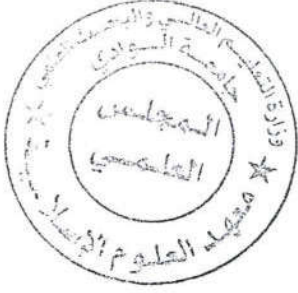
1. الجامع الصحيح.
2. الأدب المفرد.
3. التاريخ الكبير.

(199) - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص(393).

(200) - ويدعى عبدان، لأن اسمه عبد الله، وكنيته أبو عبد الرحمن، فقليل له عبدان، يعني عبد الله، وعبد الرحمن..

(201) - هدي الساري، الحافظ، ص(503).

(202) - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12، ص(397).



4. التاريخ الأوسط.
5. التاريخ الصغير.
6. خلق أفعال العباد.
7. الرد على الجهمية.
8. رفع اليدين في الصلاة.
9. القراءة خلف الإمام.
- 10- الضعفاء.

وكتب أخرى، نكتفي بما ذكرنا وهي المشهورة. (203)

التعريف بكتاب صحيح البخاري:

إن الكتاب الذي شرحه ابن بطل هو «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي (ت256هـ)، ويسمى هذا الكتاب اختصاراً بـ «الجامع الصحيح» واشتهر به صاحبه، ولاشتهاره ينسب إليه فسمي «صحيح البخاري»، وقد تلقته الأمة بالقبول، خلفاً عن سلف إلى يومنا هذا، وكيف لا يكون كذلك وصاحبه قال فيه: «أخرجته من نحو ستمائة ألف حديث وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله عز وجل، وما أدخلت فيه إلا صحيحاً، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله سبحانه وتعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته». (204)

روايات صحيح البخاري المشهورة:

رواية الكتاب الحديثي هي الهيئة التي ينقل عليها الكتاب عن مصنفه بواسطة احد تلامذته بطريقة من طرق الرواية، وقد يحصل للكتاب أن يحمله عن المصنف أو ينقل إلينا عن طريق أيد علمية مشهورة، وذلك في أوقات مختلفة وعلى أحوال مختلفة، وربما زاد المصنف في الكتاب أو انقص أو قدم أو أخر أو نقح أو هذب، فينقل كل تلميذ الكتاب عن صاحبه على الهيئة التي تحمله بها عنه، وتسمى كل هيئة منقولة للكتاب عن المصنف رواية، وعندما تتعدد هذه الهيئات تسمى روايات وهكذا، وقد تختلف هذه الروايات فيما بينها وقد يتوافق بعضها.

(203)- هدي الساري، الحافظ، ص(516-517).

(204)- شرح صحيح البخاري لابن بطل، تعليق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن سعيد الصبيحي، مكتبة ناشرون، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط3 (1425هـ-2004م)، ج1، ص(6).



(205)

وصحيح البخاري له روايات كثيرة، لكن المشهور منها أربعة هي.

1- رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري المتوفى سنة: 320هـ (206).

2- رواية إبراهيم بن معقل المتوفى سنة: 295هـ (207).

3- رواية حماد بن شاکر المتوفى سنة: 311هـ (208).

4- رواية أبي طلحة البزدي المتوفى سنة: 329هـ (209).

3- أشهر هذه الروايات عند المغاربة:

أشهر رواية لكتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري انتشارا بالنسبة للمغاربة رواية الفربري، والتي انتقلت بواسطة روايات مختلفة.

وأهم هذه الروايات: (210)

1- رواية أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي المتوفى سنة: 376هـ (211)

2- رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد السرخي المتوفى سنة: 381هـ (212)

3- رواية أبي الهيثم محمد بن مكي بن محمد الكشمهيني المتوفى سنة: 389هـ (213)

(205)- مدرسة الحديث في الأندلس، ج1، ص(152).

(206)- هو أبو عبد الله بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، صاحب الإمام البخاري، كان ثقة ورعا، ولد سنة 231هـ، رحل إليه الناس وسمعوا منه صحيح البخاري. (شذرات الذهب 386/2، وفيات الأعيان 417/3).

(207)- هو أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحج النسفي، قاضي مدينة نسف، روى صحيح البخاري عنه، كان فقيها مجتهدا، توفي سنة 295هـ (سير أعلام النبلاء، 493/13).

(208)- هو ابن سوية حماد بن شاکر النسفي، حدث عن عيسى بن أحمد العسقلاني ومحمد بن إسماعيل البخاري وأبي عيسى الترمذي وغيرهم، توفي: سنة 311هـ (سير أعلام النبلاء، 5/15).

(209)- هو أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدي ويقال البزدي، وثقه ابن ماكولا وقال عنه: "كان آخر من حدث بالجامع الصحيح عن البخاري، توفي سنة: 329هـ (سير أعلام النبلاء، 279/15).

(210)- مدرسة الحديث في الأندلس، ج1، ص(153-154).

(211)- هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البلخي المستملي، حدث بصحيح البخاري مرات عن الفربري، كان ثقة صاحب حديث (شذرات الذهب، 86/3).

(212)- هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف السرخسي، روى عن الفربري صحيح البخاري (شذوات الذهب، 100/3).



وعن هؤلاء الثلاثة روى أبو ذر الهروي المتوفى سنة: 434هـ (214)

4- رواية أبي زيد محمد بن أحمد المروزي المتوفى سنة: 371هـ، والتي رواها عنه أبو محمد الأصيلي (215)، وأبو الحسن ابن القاسبي المتوفى سنة: 403هـ (216)

5- رواية أبي أحمد بن محمد بن يوسف الجرجاني المتوفى سنة: 373هـ، رواها عنه أيضا عبد الله بن إبراهيم الأصيلي.

هذه -بإيجاز- أهم روايات الجامع الصحيح التي دخلت بلاد المغرب الإسلامي وشاعت بين العلماء.

التعريف بابن رجب الحنبلي:

هو الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي، ولد في بغداد سنة: 736هـ، وقال عنه الحافظ ابن حجر: «مهر في فنون الحديث: أسماء ورجالا وعللا وطرقا واطلاعا على معانيه... وكان صاحب عبادة وتهجد». (217)

وقال أيضا: «قدم دمشق فسمع بها... وبمصر، أكثر من المسموع وأكثر بالاستغفال حتى مهر وصنف شرح الترمذي وقطعة من البخاري... والقواعد الفقهية، وقرأ القرآن بالروايات وأكثر من الشيوخ». (218)

وتميز ابن رجب كثيرا في العلل، وقد قام بشرح العلل الصغير للإمام الترمذي، وأودع فيه نفائس العلم وأقوال أهل الحديث في العلل، إذ أصبح من ابرز ما ذكر في شرح العلل الصغير، كما تميز الحافظ ابن رجب، العناية والتقدم في شرح الحديث

(213)- هو أبو الهيثم محمد بن مكي المروزي الكشمهيني، رواية صحيح البخاري عن الفربري، (شذرات الذهب، 132/3).

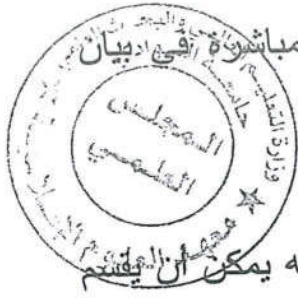
(214)- هو أبو زر عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن عفير الهروي الأنصاري المالكي، ويعرف بابن السماك، سمع الدارقطني وابن حمويه وخلقا، كان عالما حافظا، (تذكرة الحفاظ للذهبي، 937/3).

(215)- هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي، قال عياض: كان حافظا لمذهب مالك ومن العالمين بالحديث وعلله ورجاله، (طبقات الحفاظ، ص406).

(216)- هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي، ولد سنة: 324هـ، وكان حافظا للحديث والعلل بصيرا بالرجال رأسا في الفقه زاهدا ورعا، وله تصانيف بديعة. (طبقات الحفاظ/419).

(217)- إنباء العمر، الحافظ ابن حجر، ج3، ص(176).

(218)- إنباء العمر، الحافظ ابن حجر، ج3، ص(176).



النبوي، فقد اعتنى كما تقدم بشرح الترمذي والبخاري، وسنلج مباشرة في إديان منهجه في شرح صحيح البخاري الموسوم بـ «فتح الباري».

منهج الحافظ ابن رجب في شرحه لصحيح البخاري:

رغم أن الحافظ ابن رجب لم يكمل صحيح البخاري إلا أن عمله يمكن أن يفيدنا إلى ما يلي:

ابن رجب -رحمه الله- كباقي الشراح الكبار فتكلم في نقد الحديث والحكم عليها، كما تكلم في شرح ألفاظ الحديث واستنباط الأحكام والفوائد من متون الأحاديث، كما أن عقيدة ابن رجب جعلته يوجه أحاديث العقيدة توجيه ما كان عليه سلف هذه الأمة من الأئمة والعلماء.

كما أن مذهبه الفقهي كان له دور وتأثير في شرح متون أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-.

سنتطرق إلى كل هذا بشيء من الإيجاز معتمدين وذاكرين المصادر التي اعتمد عليها ابن رجب في شرحه لصحيح البخاري.

كما نعلم أن أحاديث صحيح البخاري كلها صحيحة، لكن ابن رجب -رحمه الله- خدمها بنوع من الشرح والبيان من جهة الصناعة الحديثية، وهي كما يلي:

1- ذكر اختلاف الرواة في أحاديث صحيح البخاري، وذلك من جهتين:

- من جهة إسناد الحديث.

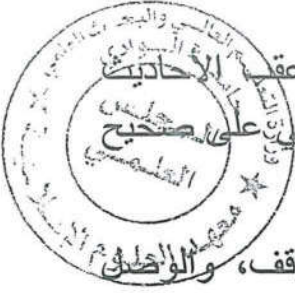
- من جهة متون الأحاديث.

2- قام بتوهيم بعض رواة الصحيح وذلك في قليل من ألفاظهم.

3- في بعض الأحيان يختار الإمام البخاري لطريق من طرق الحديث رغم ما قيل في هذه الطريق، وعدول الإمام البخاري عن الطريق السالمة من نقد العلماء لها، فالحافظ ابن رجب يبين سر اختيار البخاري لهذه الطرق.

4- يبين سر اختيار وتقديم البخاري لطريق دون الأخرى.

5- المقارنة بين الأسانيد المتعددة للحديث الواحد، وبيان زيادات بعضها على بعض في الإسناد والمتن، وبيان سر إيراد البخاري لها جميعا وعدم اقتصاره على بعضها.



6- وضح ابن رجب سبب إيراد البخاري للمعلقات في صحيحه عقب الأحاديث المسندة، كما وضح الانتقادات على الصحيح مثلما هو عليه الدار قطني على الصحيح البخاري.

7- تناول في شرحه كذلك الاختلاف بين الرواة في الرفع، والوقف، والواضح والإرسال، مستدلا في ذلك بأقوال أئمة النقد الكبار، كأبي حاتم الرازي والإمام الدار قطني، كما تكلم في الرواة جرحا وتعديلا مستندا مرة إلى أقوال الأئمة في هذا الشأن ومرة يستعمل جهده الشخصي في ذلك، ونفس الشيء فعله في حكمه على الأحاديث، وهذا فيما شرحه للأحاديث من جهة الصناعة الحديثية.

أما شرحه للأحاديث من جهة المتون، وكما نعلم أن الحديث من جهة المتون يشرح من جهتين:

أ- جهة الألفاظ، ويقصد بذلك غريب الألفاظ.

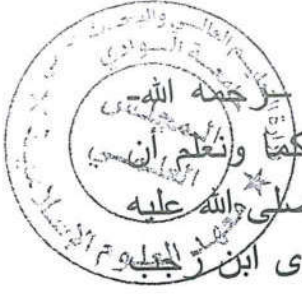
ب- جهة توجيه المتون.

يستعين ابن رجب -رحمه الله- في توجيهه وبيان غريب الحديث وألفاظه على العلماء، وأحيانا يعتمد على نفسه، وأكثر ما يستعمل جهده إلا بعد الوقوف على كلام اللغة في غريب الحديث والألفاظ، كما يطيل النفس في غريب الحديث إذا كان في نص الحديث أحكاما شرعية.

أما الأحكام التي يستنبطها من الأحاديث، فهو في هذا الموضوع يعتمد على تراجم الإمام البخاري في صحيحه، وذلك من خلال فوائد الأحاديث المتصلة، وكذلك الآيات القرآنية الواردة في التراجم، وكذلك معلقات الإمام البخاري في صحيحه فهو يستنبط الأحكام الشرعية من كل هذه التراجم المذكورة، مبينا معنى البخاري في التراجم مرة ومفسرا الآيات القرآنية التي أوردها البخاري في معلقاته.

كما أن الأحكام التي يستنبطها الإمام ابن رجب يذكر كل من أخذ بهذه الأحكام من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين، كما يذكر أحكاما أخرى لأحاديث في الباب لم يذكرها البخاري فابن رجب يبين ذلك بشيء من التفصيل، ويذكر الأحكام التي يمكن أن يستنبط من هذه الأحاديث التي لم يذكرها البخاري، كما يعترض ابن رجب -رحمه الله- على الإمام البخاري في إدخاله حديثا تحت باب معين ويبين أنه لا يدل على الحكم الذي أورده لأصله.

كما استعمل ابن رجب -رحمه الله- عقيدته السلفية في الأحاديث الدالة على مسائل العقيدة، مقررًا بذلك عقيدة السلف في مسائل الاعتقاد.



أما من ناحية الفقه، فهو يوجه الأحاديث على مذهب الإمام أحمد رحمة الله عليه مهتما بنقل أقواله وبيان مذهبه في كثير من المسائل التي يذكرها، كما ونعلم أن الإمام أحمد رحمة الله - يتورع في ذكر أقواله على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم- لذلك أثر عنه رحمة الله- روايتان في الموضوع الواحد، فترى ابن رجب ينقل عن الإمام أحمد الروايات المتعددة عنه في المسألة الواحدة.

وقد اعتمد ابن رجب رحمة الله- على كتب اللغة والعقيدة والتفسير والحديث والعلل، وقد غلب عليه فن الفقه والحديث في العلل، وقد غلب عليه فن الفقه والحديث في كل ذلك، معتمدا على السلف ومن مصادرهم، هذا باختصار منهج الإمام ابن رجب في شرحه لصحيح البخاري.

وخلاصة الكلام عن شرح الحافظ ابن رجب، أنه من الشروح المهمة لصاحبه المتوفى سنة (795هـ)، وهو كباقي الشروح لم يكمله، ووصل به صاحبه إلى كتاب الجنائز، اهتم بنقولات السلف وفهمهم للنصوص، والكتاب حافل بالفوائد اللغوية والحديثية والفقهية، سلك الترجيح معتمدا على طريقة المتقدمين في العمل بالقرائن وهو منهج الدار قطني رحمة الله- وهو أهل لذلك، كما اعتنى كثيرا بفروق الروايات بين رواة الجامع الصحيح، ويمتاز الشرح بتخريج الأحاديث من المصادر الحديثية المختلفة، كالصحيح والمسانيد والأجزاء الحديثية والفوائد المستخرجات والمشيات وغيرها.

فعلا اعتنى بمذهب الإمام أحمد، لكن لم يتعصب له، رغم انه حنبلي المذهب، ولأهمية هذا الشرح وغزارته وغزارة مادته فقد اعتمد عليه ابن حجر ونقل منه، والكتاب طبع في عشرة أجزاء في احدي طبعتيه.

شرح ابن حجر المسمى «فتح الباري - شرح صحيح البخاري-»:

هذا الشرح لصاحبه الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (752هـ)، ويعتبر هذا الكتاب من أعظم شروح صحيح البخاري، وقيل لو أكمل ابن رجب شرحه لكان منافسا له، وينقسم شرح الحافظ إلى قسمين:

القسم الأول: عبارة عن مقدمة وهي بمثابة الشرح أسماها مؤلفها «هدي الساري» وتناول فيها ما يلي:

1- السبب الباعث على تصنيف البخاري لكتابه.

2- بيان موضوع الكتاب، وتناول شرط البخاري في صحيحه.



3- كما تكلم - رحمه الله- على تقطيع وتكرار البخاري للأحاديث في صحيحه وكذا بيان معلقاته في كتابه، كما تطرق إلى بيان الغريب وضبطه في متون الأحاديث النبوية، وكذا الأسماء المشككة التي فيه، فضلا عن الأسماء المبهمة والمهملة، وتكلم عن الأحاديث التي انتقده عليها إمام عصره أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني وتناولها حديثا حديثا، استعرض فيه فهرسة الكتاب بابا بابا، وعدة ما في كل باب من الحديث، فقارئ الفتح إذا ما استشكل شيئا فيمكن أن يعود إلى المقدمة وهي «هدي الساري» فهي كالشرح المختصر، وبين الحافظ ابن حجر منهجه في شرح أحاديث الكتاب فقال: «أسوق الباب وحديثه أولا، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، ثم استخرج ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وفصيح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعا ذلك كله من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أريده من ذلك»⁽²¹⁹⁾.

وقال أيضا: «أضبط ما أشكل من جميع ما تقدم أسماء وأوصافا مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية وتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك، وأورد ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية والمواعظ الزهدية والآداب المرعية»⁽²²⁰⁾، وقال كذلك: «مقتصر على الراجح من ذلك، متحريرا للواضح دون المستغلق في تلك المسائل، مع الاعتناء بالجامع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنقيص على المنسوخ بناسخه، والعام بمخصصه والمطلق بمقيده والمجمل بمبينه والظاهر بمؤوله، والإشارة إلى نكت من القواعد الأصولية، ونبذ من فوائد العربية، ونخب من الخلافات المذهبية بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة، واتسع له فهمي من المقاصد المهمة، وأراعي هذا الأسلوب - إن شاء الله- في كل باب، فإن تكرر المتن في باب بعينه غير باب تقد، نبهت إلى حكمة التكرار من غير إعادة له إلا أن يتغير لفظه أو معناه فأنبه على المواضع المغايرة أو على المواضع المغاير خاصة، فإن تكرر في باب آخر اقتصر في فيه بعد الأول على المناسبة شارحا لما لم يتقدم له ذكر، منبها على الموضوع الذي تقدم بسط القول فيه»⁽²²¹⁾، وقال: «فإن كانت الدلالة لا تظهر في الباب المتقدم إلا على بعد غيرت هذا الاصطلاح بالاختصار في الأول على المناسبة، وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة،

(219) - مقدمة فتح الباري.

(220) - المرجع السابق.

(221) - مقدمة فتح الباري، ص(145).



مراعيًا في جميعها مصلحة الاختصار دون الهذر والإكثار، والله أن يمن علي كماله
بكرمه ومنه» (222)

وقد عدل الحافظ عن كلامه الأول فيما يخص سياق الحديث، حيث قال: «وقد
كنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه، ثم رأيت ذلك مما يظول
به الكتاب جدا» (223)

ومن منهج الحافظ في أوائل الكتاب أو في مواضع من الكتاب أن يرجح شيئا ثم
يعدل عنه في مواضع أخرى، والمقصود أن تغيير الاجتهاد أمر معروف عند أهل
العلم، لأنهم يحررون المسألة في وقت ما ثم يتبين لهم في وقت آخر غير ذلك.

فوائد من الفتح:

1- قال الحافظ: «جملة ما كرره البخاري بسنده وامتته نحو عشرين حديثا» (224)

2- وقال أيضا: «من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ
يكون للأخير» (225)، يعني إذا قال أخبرنا يونس ومعمر فاللفظ لمعمر، وهذه قاعدة
أغلبية وليست كلية إلا في مواضع يسيرة.

3- من المسائل المختلف فيها -المسائل الفقهية- مما صدر البخاري من النقل عن
صحابي أو تابعي فهو اختياره (226).

4- جرت عادة البخاري أن دليل الحكم إذا كان محتملا لا يجزم بالحكم، بل يورده
مورد الاستفهام، لا يقول البخاري -رحمه الله- باب وجوب كذا، أو باب استحباب
كذا، وإنما يورد بلفظ الاستفهام؛ هل كذا، أو هل كذا؟ (227)

(222) - مقدمة فتح الباري، ص (147).

(223) - فتح الباري، ج1، ص (05).

(224) - فتح الباري، ج1، ص (16).

(225) - فتح الباري، ج1، ص (436).

(226) - فتح الباري، ج9، ص (374).

(227) - فتح الباري، ج9، ص (420).



5- قال الحافظ: «من قال إن البخاري لا يستعمل (قال) إلا في المذاكر له» (228).

6- الرواية الموافقة لشرح ابن حجر هي رواية -أبي ذر الهروي- لأن الحافظ اعتمدها وأشار إلى ما سواها عند الحاجة.

7- أخيرا الحافظ عدل عن شرطه في مقدمته والتي قال فيها أنه يورد من الأحاديث إلا ما كان صحيحا أو حسنا، فرغم ذلك غلا أنه أورد أحاديث فيها ضعف ولم ينبه عليها.

التعريف بابن الملقن:

أولا- اسم المؤلف ونسبه:

هو عمر بن علي بن احمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي الأنصاري، الوادي أشي أصلا (229)، التكروري (230)، ثم المصري مولدا ونشأة، سراج الدين، أبو حفص، أصله من الأندلس، رحل أبوه منها إلى التكرور، فعلم بها أهلها القرآن العظيم فأنعموا عليه بدنيا طائلة، ثم قدم القاهرة وتآهل بها فولد له ابنه هذا (231)

ثانيا- شهرته:

اشتهر بـ «ابن الملقن» وهو الملقن هو الشيخ عيسى المغربي، كان يلقي الناس القرآن بالجامع الطولوني (232)، تزوج بام سراج الدين ورباه في حجره فنسب إليه، وصار علما عليه، ولكن ابن الملقن كان يغضب من هذه الشهرة ويكرهها ولم يكتبها بخطه (233)، وإنما كان يكتب ابن النحوي لأن أباه عليا أبا الحسن كان عالما بالنحو،

(228)- فتح الباري، ج10، ص(54).

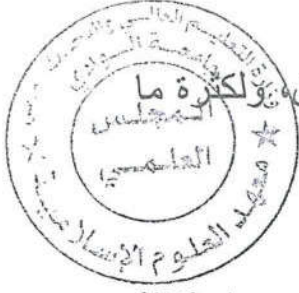
(229)- الوادي الأشي: نسبة إلى (واد أش)؛ مدينة بالأندلس من كورة البيرة، وهي الآن مدينة صغيرة من ولاية غرناطة، ينظر: الحموي، معجم البلدان، ج1، ص(198)..

(230)- التكروري: نسبة إلى التكرور، وهي بلاد تنسب إلى قبيل من السودان، في أقصى جنوب الغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنج، ينظر: الحموي، معجم البلدان، ج2، ص(38).

(231)- ينظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء العمر بانباء العمر، ج5، ص(42).

(232)- الجامع الطولوني، أو الجامع احمد بن طولون هو الجامع الذي بناه أمير مصر أو العباس احمد بن طولون (ت270)، في موضع يعرف بحيل يشكر بمصر سنة: 265هـ، ثم جدد بناءه الملك المنصور لاجين المنصوري (ت698)، ينظر: المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج4، ص(38).

(233)- ينظر السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج6، ص(100).



متقدما في ذلك أخذه عنه جماعة وقد اشتهر بابن النحوي في بلاد اليمن، ولكثر ما
رأوها في تصانيفه. (234)

ثالثا- مولده:

انفقت مصادر ترجمة ابن الملقن على أنه ولد في شهر ربيع الأول من عام ثلاثة
وعشرين وسبعمائة. (235)

فقال هو نفسه: «مولدي بالقاهرة المعزية في رابع عشرين ربيع الأول من سنة
ثلاث وعشرين وسبعمائة، كذا رأيتُه بخط والدي» (236)، وبه قال الحافظ ابن
حجر (237)، وابن فهد. (238)

نشأته وبداية طلبه للعلم:

مات أبوه وهو ابن سنة إلا أيام، ولكن الله سبحانه وتعالى قيض له من قام بتربيته
ورعايته أحسن قيام وهو شيخ شرف الدين عيسى المغربي، وذلك لأن أباه كان قد
أوصى به قبل موته إلى الشيخ عيسى وكان رجلا صالحا يلقي الناس القرآن العظيم
بالجامع الطولوني، فتزوج الشيخ بأم سراج الدين، فنشأ في كفالتة، واهتم بتربيته
وتعليمه اهتماما بالغا، فأقرأه القرآن الكريم أولا، ثم أقرأه كتاب عمدة الأحكام من
كلام خير الأنام - صلى الله عليه وسلم - لعبه الغني المقدسي، وأورد وصيته أن
يقرئه، في المذهب المالكي الذي هو أيضا مذهب أبيه - لكن أشار عليه ابن جماعة -
أحد أصحاب أبيه، أن يقرئه منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه الشافعي للنووي
ففعل، ثم اسمعه الحديث على الحافظين: ابن سيد الناس والقطب الحلية، واستجار له
عن جماعة من علماء دمشق ومصر وحلب منهم الحافظ المزي، وكان هذا الحي
البار قد أحسن استثمار أموال ربيبه، فأنشأ له ربحا (239)، أنفق عليه قريبا من ستين
ألف درهم، فكان يكتفي بأجرته، ويفر له بقية ماله للكتب وغيرها. (240)

(234)- ينظر: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج6، ص(100).

(235)- ينظر: ابن تخري بردي، الدليل الشافعي على المنهل الصافي، ج1، ص(502).

(236)- ينظر: ابن الملقن، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ص(434).

(237)- ينظر: الحافظ ابن حجر، أنباء العمر بأبناء العمر، ج5، ص(41-42).

(238)- ينظر: ابن فهد المكي، محظ الألاحظ بنيل طبقات الحفاظ، ص(198).

(239)- مجلة القوم ومنزلتهم.

(240)- ينظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء العمر بأبناء العمر، ج5، ص(42).



التعريف بكتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح:

ابن الملقن - رحمه الله - سمي كتابه، حيث قال: «وسميته "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" (241)، وقد ابتدأ في تأليف هذا الكتاب في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وستين وسبعمائة، ثم فتر العزم إلى سنة اثنين وسبعين، فشرعت فيه وكانت خاتمة قرب زوال يوم الأحد ثالث وعشرين لمحررم من شهور سنة خمس وثمانين وسبعمائة سوى فترات حصلت في أثناء ذلك، فكتبت في غيره، وذلك ببهيت من ضواحي كوم الريش والله الحمد والمنة» (242).

منهج ابن الملقن في التوضيح:

1- ذكر أن ما في كتابه خلاصة مصنفات المتقدمين والمتأخرين وزبدة كل فن يحتاجه الحديث لشرحه.

قال الإمام ابن الملقن: «واعلم أيها الناظر في هذا الكتاب انه نخبه عمر المتقدمين و المتأخرين إلى يومنا هذا، فإني نظرت عليه جُل كتب هذا الفن من كل نوع، وشرحنا هذا خلاصة الكل مع زيادات مهمات وتحقيقات» (243).

لا نجد أفضل بيان وأحسن تقديم لمنهج المؤلف في مؤلفه من صاحبه، فقد بين منهجه في كتابه بقوله: «وأحصر مقصود الكلام في عشرة أقسام:

أحدها: في دقائق إسناده، ولطائفه

ثانيها: في ضبط ما يشكل من رجاله، وألفاظ متونه ولغته وغريبه.

ثالثها: في بيان أسماء ذوي الكنى، وأسماء ذوي الآباء والأمهات.

رابعها: فيما يختلف منها ويأتلف.

خامسها: في التعريف بحال صحابته، وتابعيهم، وأتباعهم، وضبط أنسابهم، ومولدهم، ووفاتهم، وإن وقع في التابعين وأتباعهم قدح يسير بينه وأجبت عنه كل ذلك على سبيل الاختصار، وحذرا من الملالة والإكثار.

(241) - ابن الملقن لشرح الجامع الصحيح، ج2، ص(11).

(242) - المرجع السابق، ج33، ص(597).

(243) - المرجع السابق، ج33، ص(601).



سادسها: في إيضاح ما فيه من المرسل، والمنقطع، والمقطوع، والمعطل، والغريب، والمتواتر، والآحاد، والمدرج، والمعلل، والجواب عن تكلم على أحاديث فيه سبب الإرسال، أو الوقف، أو غير ذلك.

سابعها: في بيان غامض فقهه، واستنباطه، وتراجم أبوابه، فإن فيه مواضع يتحير الناظر فيها، كالإحالة على أصل الحديث ومخرجه، وغير ذلك مما سنراه في موضعه

ثامنها: في إسناد تعاليقه، ومرسلاته، ومقاطعته.

تاسعها: في بيان مبهمات، وأماكن الواقعة فيه.

عاشرها: في الإشارة إلى بعض ما يستنبط منه من الأصول والفروع والآداب والزهد وغيرها، والجامع بين مختلفها، وبيان الناسخ والمنسوخ منها، والعام والخاص، والمجمل والمبين، وتبيين المذاهب الواقعة فيه، وأذكر غن شاء الله تعالى وجهها، وما يظهر منها مما لا يظهر، وغير ذلك من الأقسام التي نسال الله إفاضتها علينا». (244)

من خلال ما ذكره ابن الملقن هنا، فقد بين منهجه أحسن بيان فقد أنزل بعض شروط الحديث الصحيح في شرحه هذا من خلال: الأسانيد، الرواة، العلل، وهذا هو المهم بيانه في مثل هذه الشروح، وهذا عن علوم الحديث ومصطلحه وما يتطلبه ذلك.

أما من ناحية شروح الأحاديث، فقد تكلم عن الفقه والاستنباط كما تكلم عن الأصول والفروع وهذه كلها متمات الشرح الحديثي المعمق.

أما طريقته في شرح الأحاديث إذا تكررت الألفاظ بنفسها، أو تكررت الأحاديث، فهو لا يعيده، بل يشرحها في أول المواضع ثم يحيل عليها إذا ما تكررت، وهذا ما ذكره هو بنفسه حيث قال: «وإذا تكرر الحديث شرحته في أول موضع، ثم أحلت فيما بعد عليه، وكذا إذا تكررت اللفظة من اللغة بينتها واضحة في أول موضع ثم أصيل بعد عليه». (245)

فهذا هو منهج ابن الملقن إجمالاً، وعند دراسة أحاديث من شرحه هذا في التطبيقات، سيتبين كل ما ذكره هنا.

(244)- ينظر ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج2، ص(10-11)

(245)- ينظر ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج2، ص(10-11).



المطلب الثالث: شروح صحيح مسلم:

كما هو معروف في مثل هذه الشروح، فإنما نقدم بين يدي هذه الشروح نبذة مختصرة عن الإمام مسلم، والتعريف بكتابه الصحيح، ثم بعد ذلك سوف نتناول دراسة منهج هؤلاء الأئمة الثلاثة، وهم: المازري، والقاضي عياض، والقرطبي، وفي شروحهم لصحيح مسلم.

التعريف بالإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري - رحمه الله - اسمه ونسبه وكنيته:

هو مسلم بن الحجاج -بفتح الحاء المهملة، وتشديدي الجيم الأولى بينهما ألف- بن مسلم- بضم الميم، وسكون الشين المهملة، وكسر اللام فيه وفي سابقه- بن ورد بن كوشاذ، أبو الحسين. (246)

وهو قشيري -بالقاف والشين المعجمة مصغرا، واختلف فيه: هل هو قشيري من أنفسهم، أم من مواليهم.

قال الإمام ابن الصلاح: «من أنفسهم» (247) ! وكثير من أهل الحديث والتراجم يقولون فيه (القشيري) مطلقا، والصحيح أنه من مواليهم.

وعلى أية حال: فهو - رحمه الله - من قبيلة من العرب معروفة سواء كان (قشريا) من أنفسهم، أم من مواليهم، فهو عربي خالص النسب، قال النووي: «القشيري نسبة، النيسابوري وطنا، عربي صليبية، وهو احد أئمة هذا الشأن» (248)، وقال ابن الصلاح «القشيري النسب، النيسابوري الدار والموطن، عربي صليبيه، أحد رجال الحديث من أهل خراسان». (249)

والقشيري -بالقاف والشين المعجمة مصغرا نسبة إلى (قشير)، قبيلة من العرب معروفة، سميت باسم جدها: قشير بن كعب بن ربيع بن عامر بن صعصعة، لا

(246) - مصادر ترجمته: (الفهرست)، لابن النديم (286)، معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري (78)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج1، ص(182).

(247) - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص(14).

(248) - شرح النووي على صحيح مسلم، ج1، ص(10).

(249) - صيانة صحيح مسلم، ص(65)، جاء في (الأساس)، ص(257)، (مادة ص ل ب): (ومن إعجاز: عربي صليبي: خالص النسب، وامرأة صليبية كريمة المنصب عريقة)، وانظر: تاج العروس، (238/1).



قشير بن حرب (بطن من سليم)، والى قبيلة مسلم ينسب الشيخ عبد الكريم مؤلف «الرسالة القشيرية» (250)

موطنه:

استوطن -رحمه الله- أعلى الزمجار بنيسابور وكان مسكنه بها (251)، وهي إذ ذاك من المراكز العلمية المهمة، ولاسيما في علم الحديث والرواية، وقد اشتهرت بعلو أسانيدها، حتى وصفها الإمام الذهبي بقوله: «دار السنة والعوالي» (252)، وتخرج منها أئمة لا يحصون من الفقهاء والمحدثين والعلماء، إذ ترجم الإمام أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في كتابه «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» لـ «1678» عالما، فهي كما قال ياقوت الحموي: «معدن الفضلاء، ومنبع العلماء» (253).

ونيسابور تقع بين مشهد وهرّاة، وهي بفتح النون، من أعظم مدن خراسان، وأشهرها، وأكثرها أئمة من أصحاب أنواع العلوم، وقال الحافظ عبد القادر الرهاوي: «أمهات مدائن خراسان أربع: نيسابور، مرو، بلخ، وهرّاة».

قيل أيضا: «إن العلم شجرة، جذورها في مكة والمدينة، ونُقل ورقها إلى العراق، وثمرها إلى خراسان».

وجاء في وصف نيسابور حديثا:

بلدة في خراسان بإيران، ارتفاعها عن البحر (3920) قدم، تقع على بعد (50) ميلا غربي مشهد، قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم، في إحدى أخصب مقاطعات إيران التي تنتج غللا كثيرة وقطنا كثيرا، وعدد سكانها حسب إحصاء عام (1380هـ-1959م) (25.849) نسمة (254).

واختلف في سنة ولادة الإمام مسلم على أربعة أقوال: سنة 201هـ، 202هـ، 204هـ، 206هـ.

(250)- راجع: التمييز والفصل، ج9، ص(135).

(251)- مختصر تاريخ نيسابور، (ق16/ب).

(252)- الأمصار ذوات الآثار، ص(205)، وعنه السخاوي في (الإعلان بالتوبيخ)، ص(666).

(253)- معجم البلدان (331/5)..

(254)- الموسوعة البريطانية، ج16، (462)، والموسوعة العربية الميسرة: 1866.



مهنته:

عاش الإمام مسلم من كسب يده، فكان له متجر نجان محمش (255) قال حمد بن عبد الوهاب الفراء (ت:272هـ): «كان رحمه الله- بزازاً (256)، فهو «صاحب تجارة»» (257).

ولم تقتصر مهنته على بيع البز، بل كانت «له أملاك وضياع وثروة باستواء» (258)، وكان يعيش منها» (259).

طلب للعلم:

أقبل الإمام مسلم رحمه الله- على سماع الحديث وحفظه وطلبه من صغره، قال الإمام الذهبي رحمه الله-: «وأول سماع مسلم سنة ثمانى عشرة ومئتين» (260)، معنى ذلك عمره كان اذ ذاك اثني عشرة سنة.

وممن سمع منه بنيسابور: إسحاق بن راهوية (ت:238هـ)، وقتيبة بن سعيد (ت:240هـ). (261)

أما رحلاته، فقد رحل إلى الحجار في سن مبكرة، اذ كانت وعمره أربعة عشر عاماً، في سنة عشرين ومئتين، وكان اذ ذاك أمرداً، وكانت لأداء فريضة الجح (262)، واستطاع من خلال هذه الرحلة أن يدرك بالشيوخ والأساتذة الذين لقيهم فيها- إسناداً عالياً، قال غير واحد من مترجميه: «وسمع بالحرمين» (263)، كما رحل إلى العراق، وطاف على أشهر مراكزها الحديثية، وهي:

(255)- السير، (570/12).

(256)- التهذيب، (115/10)، والبزاز: بائع الثياب أو متاع البيت عامة من الثياب ونحوها.

(257)- العبر، (23/2)، شذرات الذهب، (145/1).

(258)- استواء -بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة وواوه وألف-: كوره من نواحي نيسابور، تشتمل على ثلاث وتسعين قرية.

(259)- العبر، (23/2)، وشذرات الذهب، (145/1).

(260)- تذكرة الحفاظ، (511).

(261)- صيانة صحيح مسلم، (57).

(262)- السير، (551).

(263)- البداية والنهاية، (11-33).



- البصرة سمع بها من القعنبي وغيره. (264)
- بلخ رحل إليها برفقة صديقه أحمد بن سلمة، وكانت رحلته هذه التي قنيتة بين س سعید (ت240هـ).
- بغداد، قدم بغداد غير مرة وحدث بها. (265)
- الكوفة، سمع بها من احمد بن يونس (ت227هـ)، وجماعة. (266)
- كما رحل إلى الري: دخلها أكثر من مرة وسمع من جماعة وهم:
 - محمد بن مهران الجمال، (ت239هـ).
 - أبي غسان محمد بن عمر وزنيجا⁽²⁶⁷⁾، وغيرهم كثير.
- كما دخل مصر قبل سنة خمسين ومئتين، ودليل ذلك قول الإمام نفسه: «إنما نقموا عليه أي: على أحمد بن عبد الرحمن الوهبي (ت264هـ)- بعد خروجه من مصر». (268)
- كما ذكر غير واحد من مترجميه أنه رحل إلى الشام، ولم يفصلوا ذكر المدن التي دخلها، وإنما اكتفوا بقولهم: «رحل إلى الشام»⁽²⁶⁹⁾، إلا أن صنيع ابن عساكر يدل على أنه دخل دمشق، إذ ترجم بإيجاز هذه هي رحلاته في طلب العلم، بالرغم أننا لا نعلم على رحلاته هذه أيها اسبق من الأخرى ومدة مكوثه في كل بلد إلى غير ذلك.

التعريف بصحيح مسلم ومنهج مسلم فيه:

افتتح مسلم -رحمه الله- صحيحه بمقدمة رائعة كتبت بخط يد أديب، وشانه كشأن غيره، استجابة لأحد أصدقائه -وهو بن سلمة النيسابوري- وهذه المقدمة ليست على شرطه، مثلما أودعه في صحيحه.

باختصار ذكر مسلم سبب تأليف كتابه، وتعرض لكثير من الفوائد والأصول المتعلقة بالرواية، كتقسيم الرواة، وبيان مراتبهم المختلفة، وكل ما في المقدمة بينه بالتفصيل وبالأدلة، وقد قام مجموعة من العلماء بشرح هذه المقدمة منهم:

(264)- المنتظم، (5-32).

(265)- تاريخ بغداد، (3-101).

(266)- السير، (12/558).

(267)- شرح النووي على صحيح مسلم، (1/10).

(268)- صيانة صحيح مسلم، (97).

(269)- تاريخ ببغداد، (13/100).



1- محمد بن أحمد التجبي (ت529هـ)، سماها «الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم» (270).

2- محمد بن يحيى بن أبي بكر بن خلف بن صاف المراكشي، المعروف بـ (ابن صاف) (ت462هـ)، له «شرح مقدمة صحيح مسلم» (271).

3- أحمد بن محمد العسقلاني (ت923هـ)، له «شرح خطبة مسلم» (272)، وغيرها من الشروح.

التعريف بصحيح مسلم:

لم ينص الإمام مسلم في كتابه «الصحيح» على تسميته، ولذلك وقع خلاف بين العلماء في ذلك، وأن الصحيح من اسمه ما ذكره صاحبه في خارجه «المسند الصحيح»، وقد اشتهر هذا الكتاب بـ «صحيح مسلم»، وهذا ما أثبت على غلاف مطبوعاته، وربما زاد بعضهم على هذه التسمية بعض الزيادات، مثل:

- المسند الصحيح المختصر من السنن.
- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم.
- وعند ابن خير: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

والراجع من هذه التسميات: «المسند الصحيح»، كما سماه به صاحبه، وأراد من زاد «بنقل العدل عن العدل...» لتفسير المسند بالمعنى العام الذي هو رواية الحديث بإسناده، ولكون الكتاب اشتهر بـ «صحيح مسلم»، وهو ما أثبت على غلاف مطبوعاته.

فأصالة التسمية «المسند الصحيح»، والمشهور بالتسمية «صحيح مسلم» (273).

كان غرض الإمام مسلم -رحمه الله- من تصنيف كتابه أن يجمع جملة من الأخبار الصحاح في سنن الدين وأحكامه وغير ذلك من صنوف الموضوعات

(270) - فهرسة ابن خير الاشبيلي، (196-212).

(271) - مقالة: الشروح المغربية على صحيح مسلم، عمر الجيدي، ص(120).

(272) - تاريخ التراث العربي، (271/1).

(273) - الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث، مشهور حسن، ج1، ص(241).



لتكون قريبة سهلة المنال من عموم الناس، إذ قال: «أخرجت هذا الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها»⁽²⁷⁴⁾ وصنف مسلم كتابه «المسند الصحيح» في بلدة (نيسابور) بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه⁽²⁷⁵⁾، واستغرق فيه خمس عشرة سنة، وهذا ما قاله أحمد بن سلمة: «كنت مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة»⁽²⁷⁶⁾.

واشتهر «صحيح مسلم» برواية أبي إسحاق بن محمد بن سفيان⁽²⁷⁷⁾، (ت301هـ).

قال ابن الصلاح: «هذا الكتاب مع شهرته التامة، صارت روايته بإسناد متصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان»⁽²⁷⁸⁾، ولذلك ينعتة جماعة بأنه «راوي صحيح مسلم»⁽²⁷⁹⁾، وكان -رحمه الله تعالى- يقول: «فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين»⁽²⁸⁰⁾.

تراجم «صحيح مسلم» وعدد الكتب التي فيه:

ليست في «صحيح مسلم» بعد المقدمة إلا الحديث السرد، وما يوجد في نسخة من الأبواب مترجمة، فليس من صنع المؤلف وإنما صنعه جماعة بعده⁽²⁸¹⁾ من نساخه⁽²⁸²⁾، أو شراحه، وأهمهم الإمام النووي، وكانوا يصنعونها على حاشيته⁽²⁸³⁾.

(274)- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1، ص(26).

(275)- هدي الساري، ص(12).

(276)- مقدمة صحيح مسلم، ص(25).

(277)- صيانة صحيح مسلم، ص(103).

(278)- صيانة صحيح مسلم، ص(103).

(279)- العبر، ج2، ص(136).

(280)- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1، ص(10).

(281)- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، (ق4/ب).

(282)- الإطراف بأوهام الأطراف، ص(232).

(283)- كلام الشيخ أحمد شاکر في مقدمة (مفتاح كنوز السنة)، (1/أ).



قال الديوندي: «واعلم أن «صحيح مسلم» قد قرئ على جماعه، مع خلو أبوابه عن التراجم». (284)

وقد تكلف الناس في بيان سبب ذلك، فحكوا قولين:

(1)- هو قول ابن الصلاح: «لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب». (285)

(2)- والآخر قول ابن عساكر ومفاده: أن خلو «الصحيح» من ذلك ليس عن عمد من المؤلف، بل لأنه «مات قبل إتمام كتابه» (286)، و«استيعاب تراجمه وأبوابه». (287)

وربما القول الصواب في هذا أنه ترك الأبواب عن عمد، إذ كان همه فيه في سرد أحاديث الباب، وهذا المنهج يجمع الروايات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد: «وذلك أن مسلماً لم يقصد فقه الحديث، بل قصد إبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، لذلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به، ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضوع، بينما البخاري يفرق الحديث في مواطن متعددة، ويرويه في كل موطن بإسناد جديد أيضاً». (288)

وقد بذلت محاولات عديدة وجهود كثيرة في تراجم أبواب هذا الكتاب، وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم، بعضها جيد، وبعضها ليست بجيد، وقال النووي: «وأنا إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم». (289)

والحقيقة كما قال العلماء أن تراجم الإمام مسلم فيها نفس فقيه شافعي، ولعل هذا سبب في عدّ الإمام مسلم شافعي المذهب، وليس الأمر كذلك، قال الكشميري: «وأما

(284)- فتح الملهم، (1-100).

(285)- صيانة صحيح مسلم، ص(101).

(286)- سير أعلام النبلاء، ج12، ص(574).

(287)- كشف الظنون، ج1، ص(555).

(288)- منهج النقد في علوم الحديث، العتر، ص(254).

(289)- شرح النووي على صحيح مسلم، ج1، ص(21).



أبواب مسلم، فليست مما وضعها المصنف -رحمه الله- بنفسه ليستدل بها على مذهبه» (290).

أما عدد أحاديث «الصحيح»، فوقع الخلاف فيها قديما وحديثا، بناء على اختلافهم في عدّ الأحاديث دون المكررات، واختلافهم في عد المكررات بالمناقب والشواهد.

وأطلق الإمام مسلم على كتابه اسم «المسند الصحيح»، وهذا يرشدنا بوضوح إلى أن موضوع كتابه الحديث الصحيح المجرّد المسند إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا المسند يجمع شرطا الاتصال والرفع.

والجامع عند المحدثين ما كان مستوعبا بالنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي: السير، والأدب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والاشتراط، والمناقب، وعلى هذا سمي هذا الصحيح «جامع» لوجود هذه الأبواب فيه.

ونستطيع أن نقول أن موضوع كتاب مسلم هو الصناعة الحديثية وفن الإسناد، وأنه جامع احتوى على عدة فنون.

وقد وضعت عليه شروح كثيرة، منها شرح المازري الموسوم بـ «المعلم»، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض، و«المعجم» للقرطبي.

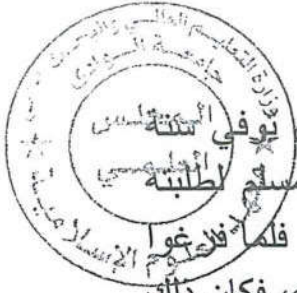
وسوف أتطرق إلى هذه الشروح، وكيفية شروحهم لصحيح مسلم بالترتيب:

- أشهر شروح «صحيح مسلم»:

صحيح مسلم ثاني كتب السنة وهو لصاحبه أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة «261 هـ» وكتابه في الصحة يأتي بعد صحيح البخاري عند جمهور العلماء، وهناك من أهل العلم من المغاربة من فضل صحيح مسلم لكنه قول ضعيف، ومما يمتاز به هذا الكتاب أن التعليقات فيه قليلة جدا وهي أربعة عشر حديثا، وهذه التعليقات كلها موصولة في الصحيح نفسه إلا واحد موصول في صحيح البخاري. فاق صحيح مسلم صحيح البخاري من جهة الصناعة الحديثية، فمسلم اعتنى عناية فائقة بصيغ التحديث كحدثنا وأخبرنا، بخلاف البخاري فالصيغتان عنده بمعنى واحد، أحيانا ينقل عن الراوي بحدثنا وفي موضع آخر بأخبرنا، لأن معناهما عنده واحد. وقد كتبت عليه شروح شأنه كشأن صحيح البخاري، وسوف نستعرض أهم الشروح التي وصلت إلينا فيما يلي:

(290) - فيض الباري، ج1، ص(58).

أ-المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْمَازِرِيِّ:



مؤلف هذا الشرح هو أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري يوفى السنة لطلبة من القراءه يقرؤونه عليه، كان يثير بعض الفوائد والتعليقات ويمليها عليهم، فلما فلاغوا من القراءة عرضوا عليه ما كتبه فكان ينظر فيه ويهذب ما يمكن تهذيبه، فكان ذلك سبب تأليفه لهذا الشرح، وبذلك يتبين أنه ما جلس خصيصا لتأليف شرح على صحيح مسلم، إنما هي فوائد نقلت من الدرس.

قال القاضي عياض صاحب شرح إكمال المعلم كما سيأتي: «إن كتاب المعلم لم يكن تأليفا استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليق ما ضبطته الطلبة من مجالسه وتتلقفه عنه»⁽²⁹¹⁾، والمعلم هو أقدم الشروح التي وصلتنا إلى الآن من شروح صحيح مسلم.

أما منهج المازري في شرحه لصحيح مسلم، فرغم أن مسلم ميز صحيحه بمقدمة مهمة جدا بين فيها منهجه في صحيحه ورغم أهميتها إلا أن المازري لم يتعرض لشرحها وإنما اكتفى بتعليقات يسيرة مقارنة بمباحث المقدمة المهمة في علوم الحديث. ومن منهج المازري كذلك أن مسلم يسرد أحاديث كثيرة في الباب، لكن المازري يكتفي بشرح حديث أو حديثين يجعلهما محور أحاديث الباب، ولعل التعليق يختلف عن التأليف، وكما سبق أن قلنا فإن شرحه لصحيح مسلم عبارة عن تعليقات وفوائد كان يملئها على تلامذته أثناء شرحه لصحيح مسلم. ومن منهجه كذلك أن اهتمامه كان منصبا على الأحكام الفقهية، وتفسير الغريب واللغة. كما أخذ المازري أثناء تعليقاته بترتيب الأحاديث في صحيح مسلم، ولذا قال القاضي في «إكمال المعلم»: «وكان في المعلم تقديم وتأخير عن ترتيب كتاب مسلم»، كما لم يكثر - رحمه الله- من ذكر أقوال الفقهاء، كما يهتم بمسائل العقيدة التي اشتملت عليها بعض الأحاديث، والكتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء صغيرة بتحقيق محمد الشاذلي النيفر.

ب-«إكمال المعلم» للقاضي عياض:

مؤلف هذا الشرح هو أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي القاضي المتوفى «544هـ»، وقد ألف هذا الشرح إكمالا لكتاب المعلم للمازري، وهذا تلبية لرغبة كثير من تلاميذه الذين لمسوا من درسه في الصحيح الفوائد الجمة والزيادات المهمة، وذلك نظرا لكثرة ما يبديه لهم ويذكره من الفوائد والشرائد

⁽²⁹¹⁾ مقدمة إكمال المعلم للقاضي عياض.



والنفائس، واعتذر أولاً لانشغاله بالقضاء، ثم لما ترك القضاء اتجه إلى التأليف، وكان في البداية قد عزم على تأليف كتاب مستقل في شرح مسلم، لكنه رأى أن من العدل والإنصاف لسابقه أن يجعل الكتاب مكملاً للنقص الكثير الوارد في الشرح مع اعتماده أيضاً على «تقييد المهمل» للجبائي الأندلسي، وهذا طبعاً من باب الاعتراف والسبق الذي له وزنه عند أهل العلم.

والقاضي عياض لما سمي الكتاب بالإكمال لم يخطئ في ذلك لأنه اعتنى بمقدمة صحيح مسلم عناية وافية، لأن المازري لم يتعرض لها إلا بتعليقات يسيرة، وشرح أيضاً أشياء لم يتعرض لها المازري وذلك من متون الأحاديث وذلك ببيان المعاني وضبط الألفاظ، واستنباط الأحكام، والفوائد وبيان الغامض، وكذلك تعرض للكلام على بعض الرجال والأسانيد والعلل، كما بين ما هو غير مبين من كلام المازري والجبائي الأندلسي، فالشرح مصدر بالقول، يورد ما يريد أنه يشرحه من الصحيح بعد كلمة «قوله»، كما هو الشأن في كثير من الشروح.

أما توصيف الكتاب فذكر القاضي عياض رحمه الله - السبب الباعث على التأليف وأنه اعتمد على «المعلم» للمازري، وكذلك على كتاب «تقييد المهمل» وتمييز المشكل» لأبي علي الجبائي الغساني الأندلسي، ثم ذكر أسانيدته التي يروي بها صحيح مسلم، إذ يبدأ بنقل كلام المازري مع تعقبه وتكميله لكلامه، ومن لطائف شرحه أنه يطلق على المازري لقب الإمام، فإذا قال القاضي عياض: قال الإمام، فمراده المازري، وكان يشير إلى صحيح مسلم بلفظ الأم، فيقول «ذكر في الأم أو جاء في الأم كلام»، فكان يقصد به صحيح مسلم، وأنا ذكرت هذا حتى لا يظن انه كتاب الأم للشافعي، لكن لا يستغرب هذا لأن العلماء درجوا على تسمية الكتب الستة بالأمهات وصحيح مسلم واحد من هذه الكتب، لكن الفرق أن استعمال «الأم» فرداً نادر أما المجموع فهو شائع إذ تسمى به الكتب الستة.

ومن منهجه في الشرح أنه ساق ترجمة مختصرة من أخبار مسلم وبيان فضل كتابه وقيمه وثناء الأئمة عليه، بعدها شرح المقدمة فبدأ بشرح كتاب الإيمان وهكذا إلى آخر الصحيح، ومن منهجه أنه لا يسوق متن الحديث كاملاً، بل يسوق فقط من المتن ما يريد شرحه، كما أنه لا يضع تراجم لجميع الأبواب، وإنما إذا كان الحديث طويلاً قال: باب حديث كذا، ومن طريقته في الشرح أنه يجمع في شرح الحديث بطريقة الشرح بالمأثور، فيبين المراد من الحديث، ويذكر ما له علاقة به من آية أو حديث آخر أو ما أشبه ذلك، وبصفة عامة اعتمد أساساً في بيان المعاني على الكتاب والسنة والآثار ولغة العرب، وقد مر بنا في أصول شرح الحديث مثل هذه الطريقة. والقاضي عياض انتهج مثل هذا المنهج وهي طريقة ابن عبد البر في التمهيد



والمهلب بن أبي صفرة في شرح صحيح البخاري، والخطابي في معالم السنن، والباقي في «الاستيفاء» أو «المنتقى»، وكذلك الداودي في شرح صحيح البخاري، ويمكن أن نقول إن القاضي هذه هي مصادره في شرح صحيح مسلم، ولا يمكن أن نقول إن القاضي عياض ناقل فقط، بل كان ناقدًا بصيرا ممحصا خبيرا، وقد تعجب غيره في كثير من الأغلاط ظهرت له بحسب منهجه، وهو الشيء الذي يمتاز به المالكية، وهو مالكي معروف غالبا ما يرجح مذهب مالك -رحمه الله- لكنه يخرج عنه ويرجح غيره إذا كان الدليل بخلاف ما رأى الإمام مالك.

أما الجانب العقائدي فهو وغيره على مذهب الأشاعرة كلهم، فهم يقيدون مسائل الأسماء والصفات على مذهب الأشاعرة.

ج- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب صحيح مسلم للقرطبي:

قبل أن نتطرق إلى التعريف بالمفهم، لا بأس أن نقدم بين يدي هذا التعريف بمقدمة قصيرة، نعرف فيها بصاحب الكتاب، وهو الإمام القرطبي -رحمه الله-.

ترجمة الإمام القرطبي:

هو الإمام العلم الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري القرطبي المالكي، من أعلام المالكية البارزين وكبار الحفاظ والمنتبئين، وهو مشارك في علوم أخرى من فقه وعربية وغير ذلك.⁽²⁹²⁾

أما الأنصاري: فنسبة إلى الأنصاري - رضي الله عنهم- إذ قد هاجر منهم أناس إلى المغرب واستقروا هناك وقد رجح أحد أهل العلم أن نسبته إليهم بالولاء لا بالنسب.

واستدل على ذلك بأن والده كان (مزينا)، وهو من يمتهن الحلاقة والحجامة والختان، ولذا عرف ابن المزين، نسبة لعمل والده، وهذه مهنة محتقرة عن العرب لا يقوم بها عادة إلا الرقيق والموالي.⁽²⁹³⁾

(292)- الديباج المذهب، ابن فرحون، ج4، ص(68).

(293)- وهو الدكتور عبد الوهاب الطريري في رسالته (تحقيق لكتاب الإيمان من المفهم)، ج1، ص(77)، بواسطة: د/عبد الله بن محمد رميان الرميان في رسالته: مسائل: مسائل العقيدة في كتابي (المعلم للمازري) و(المفهم للقرطبي).



وأما القرطبي: فنسبة إلى مدينة قرطبة التي عاش فيها الشطر الأول من حياته، وقد نسب إلى هذه المدينة عدد كبير من العلماء، كبقي بن مخلد القرطبي، وابن عبد البر القرطبي، وابن رشد القرطبي وغيرهم.

أما الأندلسي: فنسبة إلى بلاد الأندلس.

وقد نسب إلى هذا البلاد عدد من العلماء منهم: ابن حزم الأندلسي، وابن العربي الأندلسي وغيرهم.

أما المالكي: فهي نسبة إلى مذهب الإمام مالك -رحمه الله- إذ هو من أعيان المذهب.

كنيته: أبو العباس، ولقب بضياء الدين، وبجمال الدين، كما لقب بالعدل والشاهد، وذلك لأنه قام بعمل العدل والشهود بالإسكندرية، وهم من يتعرفون على الناس، ويشهدون في القضايا، مع كونهم محل ثقة عند القضاة. (294)

مولده: ولد أبو العباس القرطبي -رحمه الله- بقرطبة من بلاد الأندلس سنة (578هـ)، ورحل مع أبيه من الأندلس في سن الصغر، فسمع كثيرا بمكة والمدينة، والقدس، ومصر، والإسكندرية، وغيرها من البلاد.

ثم خرج القرطبي -رحمه الله- من قرطبة ونزل الإسكندرية واستوطنها، حيث قضى فيها الشطر الثاني من حياته، ودرس بها.

فقد ذكر أبو العباس -رحمه الله- أنه تزوج، فقال: «ومنها أني تزوجت امرأة، وقبل الدخول بها حدثت عن صفتها ما أوقع في قلبي نفرة، فأريتها في النوم على الصفة التي كانت عليها في بيتها، ثم إنني لما اجتمعت بها وجدتها هي التي أريتها في النوم».

ولهذا السبب فضل العزوبة قصد التفرغ للعبادة على الزواج، قال القرطبي -رحمه الله-: «... وحديث انس وسهيل يدلان على أن التزويج أفضل من التفرغ للعبادة، وهو أحد القولين المتقدمين، لكن يمكن أن يقال: كان ذلك في أول الإسلام، كما كان عليه النساء من المعونة في الدين والدنيا، وقلة الكلفة والتعاون على البر والتقوى، والحنو والشفقة على الأزواج، وأما في هذه الأزمان فنعوذ بالله من

(294)- أنظر: معيد النعم ومبيد النقم، لعبد الوهاب السبكي، ص(63).



الشرع النوراني، فر الله الذي لا إله إلا هو لقد حلت العزبة والعزلة بل تعين
الفرار من فتنة والرحلة، ولا حول ولا قوة إلا بالله» (295).

وكان يشار إليه بالبلاغة والعلم والتقدم في علم الحديث والفضل التام، وكان قد
لقي بفاس أبا القاسم عبد الرحمن بن عيسى بن الملجوم الأزدي، وسمع بتلمسان من
أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي، ومن قاضيهما أبي محمد عبد الله بن
أبان بن محمد بن عبد الحق بن محمد بن عبد الحق الخزرجي،
وروى عن أبي الأصمغ بن الدباغ، وغيرهم. (296)

قال ابن فرحون: «وكان من الأئمة المشهورين، والعلماء المعروفين جامعا
لمعرفة علوم منها: علم الحديث، والفقه، والعربية، وغير ذلك» (297).

تلاميذه: جلس أبو العباس للتدريس بقرطبة في الشطر الأول من حياته العلمية، ثم
جلس مرة ثانية للتدريس بعد رحلته إليها، واستقراره فيها.
وأخذ عنه الناس من أهل المشرق والمغرب ومن هؤلاء؟

(1) - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرح القرطبي؛ وهو أشهر تلاميذه،
وأكثرهم ملازمة له، وقد أكثر من ذكره في مؤلفاته.

(2) - أبو محمد شرف الدين المؤمن بن خلف الدمياطي الشافعي.

(3) - أبو الحسن بن يحيى القرشي.

(4) - محمد بن سليمان بن سومر أبو عبد الله الزواوي، المنعوت بالجمال قاضي
القضاة المالكي بالشام.

(5) - يونس بن عيسى بن جعفر بن محمد الهاشمي الأرميني. (298)

وفاته: توفي رحمه الله - بالإسكندرية في ذي القعدة من سنة: (656هـ). (299)

منهج الإمام القرطبي في شرحه لكتاب «تلخيص كتاب مسلم»:

قبل أن نعرض على منهجه في شرحه لـ «مختصر صحيح مسلم» فقد ارتبط
الإمام القرطبي بكتاب مسلم منذ بداياته الأولى في الطلب، فكان يرويه عن شيوخه

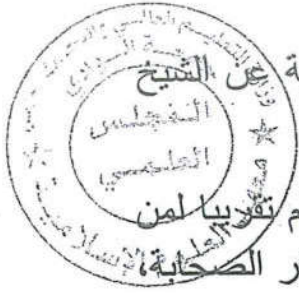
(295) - التبيين، القرطبي، ج4، ص (98).

(296) - الديباج المشذب، ابن فرحون، ص (68).

(297) - الديباج المذهب، ابن فرحون، ص (69).

(298) - ينظر الجلس لأحكام القرآن للقرطبي، تذكره الحفاظ للذهبي، والديباج المذهب، لابن فرحون.

(299) - ذيل مرآة الزمان، موسى اليوناني، ج1، ص (95).



بقرطبة قراءة وسماعا وإجازة، ثم رواه بعد انتقاله إلى ثغر الإسكندرية عن الشيخ المأموني روى صحيح مسلم في مصر.

لم يكتف بالرواية المجردة لصحيح مسلم، فقام بتلخيص صحيح مسلم تقريبا لمن أراد حفظه، وتيسيرا لمن أراد التفقه فيه مجردة من أسانيده واكتفى بذكر الصحابة، وأحيانا التابعي الذي روى عنه، ثم حذف المكرر من الأحاديث وذكرها في موضع واحد حسب موضوعها، وسماه «تلخيص كتاب مسلم»، بعد ذلك قام بشرحه وسماه «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم».

منهجه في شرح «تلخيص صحيح مسلم»:

جرت العادة في تأليف الكتب، إما بلسان الحال:

وهو أن يرى العالم الكتاب ناقصا يحتاج إلى إكمال، أو صعبا يحتاج إلى شرح، أو طويلا صعب المطالعة والاستفادة منه يحتاج إلى اختصار وتهذيب، أو غير ذلك من مقاصد التأليف، فيؤلف من أجل ذلك كتابا.

وإما بلسان المقال:

أن يطلب التلاميذ من شيخهم، أو أهل الخير والصلاح ممن يلمسون منه أهلية التأليف والبحث، وليكتب في الموضوع المطلوب لما له من الأهمية والنفع.

وقبل أن نبين منهجه في المعجم، نتكلم قليلا عن المختصر.

أ- منهجه في «تلخيص صحيح مسلم»:

يمكن إيجاز منهج القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم»: كما يلي:

- (1)- تصدير الأحاديث بتراجم تشير إلى معناها.
- (2)- اختصار الإسناد بالاختصار على ذكر الصحابي، وفي بعض الأحيان بذكر التابعي إذ ادعت الحاجة إلى ذلك.
- (3)- حذف المكرر، مع انتقاء أكملها مساقا، وأحسنها سياقاً، مع إلحاق الروايات الزائدة على الأصل من رواية نفس الصحابة ولكن من طريق أخرى⁽³⁰⁰⁾.
- (4)- تقديم بعض الأحاديث وتأخيرها حرصاً على جمع الأحاديث المتشابهة في موضع واحد.

(300)- محقق تحقيق المفهم، ج1، ص(84).



ب- منهجه في: «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم»:

صحيح مسلم شرحه الإمام المازري المسمى بـ «المعلم بفوائد الإمام مطالع»⁽³⁰¹⁾ وهو شرح مختصر، ثم أكمله القاضي عياض في كتابه: «إكمال المعلم»⁽³⁰²⁾ ثم جاء أبو العباس القرطبي فاستفاد من سابقه، وأثنى بفوائد جديدة.

ثم جاء الأبي والسنوسي بعد القرطبي واستفادا من الشروح التي سبقتهم، وأضاف إضافات مفيدة، تخني «شرح مسلم». ومنهج القرطبي في «المفهم» هو كما يلي:

بين القرطبي - رحمه الله - منهجه في مقدمة كتابه «المفهم»، ويمكن إجماله فيما يلي:

1- شرح الغريب، ضبطا وشرحا للمعاني.

2 التنبيه على النكت الأعرابية.⁽³⁰¹⁾

3- التنبيه على وجوه الاستدلال بالأحاديث.

4- إيضاح مشكل الحديث.

5- التزام الاختصار.

ودليل هذا المنهج، حيث قال هم بنفسه: «وفيه أبواب من الفقه لا تخفى على من تأمل»، «فلنقتصر على البحث عن مضمون ألفاظه، ومشكل معانيه على ما شرطناه من الإيجاز».⁽³⁰²⁾

قال - رحمه الله - في بيان خطته في شرحه: «ونسهل السبيل إليه على الباحثين، بشرح غريبه والتنبيه على نكت من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه، وإيضاح مشكلاته حسب تبويبه، وعلى مساق ترتيبيه... على طريق الاختصار، وما لم يدع الكشف إلى تطويل والإكثار حرصا على التقريب و التسهيل، وحرصا على التفهم والتحصيل».⁽³⁰³⁾

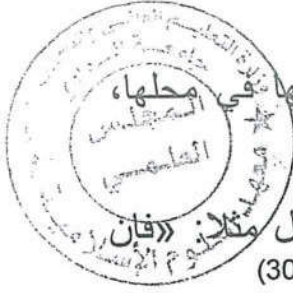
6- يحيل على استيفاء المسألة في علمها الخاص بها، كقوله: «واستيفاء الفروع في كتب الفقه»، وقوله: «واستفاء المباحث هذه في علم الكلام».⁽³⁰⁴⁾

(301)- انظر مثلا محقق تحقيق المفهم، ج1، ص(199)، وج4، ص(83-85).

(302)- ينظر المفهم، ج1، ص(535).

(303)- ينظر المفهم، ج1، ص(84).

(304)- ينظر المفهم، ج1، ص(330).



7- إذا أراد الباحث مسألة معينة فإن القرطبي -رحمه الله- يبسطها في محلها، ويجدها الباحث دون إشكال.

8- يأتي بالاعتراضات من عنده على شكل سؤال وجواب، كأن يقول مثلاً: «فإن قيل كذا»؛ فيجيب القرطبي على هذا الإشكال بقوله: «فالجواب...» (305).

9- اعتمد على نسخ معتمدة في «صحيح مسلم» وذلك لضبط ألفاظ الحديث، كما أنه ترك بعض الأحاديث لم يتم بشرحها.

10- كما نعلم أن الإمام مسلم لم يضع التبويب في كتابه فالإمام القرطبي في اختصاره لمسلم هو الذي وضع التبويب، ولم يبين في شرحه «المفهم» مناسبة تبويبه وأحاديث الباب.

11- كما أنه لا يرتجل في الجمع بين النصوص بل يستخير الله كثيراً (306)، وشرحه لمسلم يقارب شرح ابن حجر للبخاري، بمعنى أعطى القرطبي الشرح حقه من بداية الكتاب إلى نهايته.

12- منهجه في الرد على المخالفين كمنهج العلماء الآخرين، فهو يحترمهم على المخالفة بأدب، أما أهل الضلال فيعاملهم معاملة قاسية (307) مبينا زيغهم وانحرافهم.

مصادره في الكتاب:

اعتمد الإمام القرطبي -رحمه الله- في شرح لمختصر صحيح مسلم على مصادر هامة في شتى الفنون.

اعتمد في اللغة على أعلام مثل ابن الأنباري، القنبي وابن الأعرابي والبياني في كتابه الكبير وغيرهم.

كما اعتمد في الاستشهاد للمعاني اللغوية على كثير من الدواوين الشعرية.

أما في الحديث، فقد اعتمد على كتب الصحاح، والسنن والمسانيد والمعجم، وكتب الضعفاء والمصطلح وغير ذلك مما لا يكاد يحصى.

كما اعتمد على معارفه الخاصة وذلك من خلال رحلاته العلمية في المشرق والمغرب.

(305)- ينظر المفهم، ج1، ص(297).

(306)- ينظر المفهم، ج4، ص(595).

(307)- ينظر المفهم، ج6، ص(208).



ويكفي القرطبي شرفا اعتماد الإمام النووي عليه في كثير من المواضع، الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه على صحيح البخاري، وغيرهما ممن اعتنوا بالمتون الحديثية.

ملاحظة 1: أبو العباس القرطبي هو صاحب «تلخيص كتاب مسلم» و«المفهم».

أما صاحب كتاب «الجامع لأحكام القرآن» فهو لتلميذه أبو عبد الله القرطبي، كي لا يظن الطالب أنهما لرجل واحد.

ملاحظة 2: الكتاب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، لأبي العباس القرطبي طبع بدار ابن كثير، ودار الكلم الطيب تحقيق: محي الدين مستو وآخرين 1417هـ- 1996م.



فهرس المصادر والمراجع

(1)- القرآن الكريم

- أ -

- (2)- الأمصار ذوات الآثار، الذهبي تحقيق : محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، - 1985م.
- (3)- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق : ألمعلمي اليماني وآخرون، وزارة المعارف والشؤون الثقافية الهندية، حيدر آباد، ط1، 1398هـ، - 1977م.
- (4)- أضواء المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف، د. عمر عبد العزيز العاني، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الأدب، جامعة البحرين، بحث مقدم.
- (5)- أهمية الشروح الحديثية وقواعدها، د. فتح الدني بيانوتي، مقال منشور، رقم: 33، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحيد والعلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- (6)- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ابن بطة، تحقيق : رضا بن نعيان معطي وعثمان عبد الله آدم الأثيوبي و يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل ومحمد بن عبد المحسن التويجري، دار الراية، الأردن، ط2، 1415هـ، - 1994م
- (7)- الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وآثره في علم الحديث، مشهور حسن آل سلمان، دار الصمعي للنشر والتوزيع : الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ - 1996م.
- (8)- الإطراف بأوهام الأطراف، العراق، تحقيق : كمال يوسف الحوت، بيروت، لبنان، دار جنان، د ط ، 1986م.
- (9)- إنباء العمر بأنباء العمر ، الحافظ ابن حجر، تحقيق : د. حسن الحبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، د ط، 1419هـ - 1998م.
- (10)- الإعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م.



- (11)- الإعلان بالتوبيخ، لمن ذم أهل التاريخ، السخاوي، ترجمة التحقيق: د. صالح العاصمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ - 1986م.
- (12)- الإستذكار، ابن عبد البر، تخريج وترقيم وصناعة فهرسة د. عبد المعطي أمين قلججي، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، دار الوعي، حلب، القاهرة، ط1، 1414هـ، 1993م.
- (13)- إيقاظ الهمم المنتقى من جامع العلوم والحكم في شرح حديث خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب، بقلم: سليم الهلالي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط4، 1419هـ - 1998م.

- ب -

- (14)- البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارف بيروت لبنان، د ط، 1410هـ - 1990م.
- (15)- بغية الملتبس، في تاريخ رجال أهل الأندلس، الضبي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط2، 1410هـ - 1989م.

- ت -

- (16)- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تحقيق: د.حسن نصار، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1394هـ - 1974م.
- (17)- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مطبعة الخانجي، القاهرة، د ط، 1349هـ.
- (18)- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، السيوطي، تحقيق: طارق عوض الله، دار العاصمة للنشر، السعودية، ط1، 1424هـ - 2003م.
- (19)- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق وضبط وتخريج: سليم الهلالي، دار ابن القيم، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ - 2006م.
- (20)- تذكرة الحفاظ، الذهبي، تحقيق: عبد الرحمان بن يحي المعلمي، دار المعارف العثمانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.



- (21)- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي القاضى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط2، 1403هـ - 1983م.
- (22)- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ - 1988م.
- (23)- التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، صلاح الدين سعيد حسين، تحقيق: سامي عوض، جامعة تشرين، سوريا، ط1، 2009م.
- (24)- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الحافظ ابن عبد البر، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ - 2003م.
- (25)- تهذيب التهذيب، الحافظ ابن حجر، اعتناء إبراهيم الزبيق وعادل مرشد مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2001م.
- (26)- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، تحقيق: خالد الرباط و جمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1429هـ - 2008م.
- (27)- التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي محمد بن عبد الرؤوف، تحقيق: د.محمد رضوان الداير، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق، ط1، 1410هـ.
- (28)- تهذيب اللغة، الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والنشر، د ط، 1387هـ - 1967م.

- ث -

- (29)- ثلاث رسائل في علوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط6، 1419هـ - 1999م.

- ج -

- (30)- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ - 2006م.
- (31)- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: دار محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.



- (32)- الجديد في مناهج تفسير الحديث الشريف، أحمد عثمان رحمانى، الحديث، عمان، ط1، 1432هـ، 1403م.
- (33)- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، الحميدي، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1429هـ-2008م.
- (34)- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، نشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط1، 1271هـ - 1952م.

- ح -

- (35)- حاشية الشيخ علي الصعيدي، المالكي على كفاية الطالب الرباني، لرسالة أبي زايد القيرواني، شركة ومطبعة مصطفى الباري الحلبي وأولاده، مصر، د ط، 1357هـ - 1938م.

- د -

- (36)- الدليل الشافعي على المنهل الصافي، ابن تغري بروي، تحقيق: فهميم محمد شلتوت، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، د ط، د ت ط.
- (37)- الديباج المذهب، ابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، مصر، د ط، د ت ط.
- (38)- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، السيوطي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخبر، ط1، 1416هـ - 1996م.

- ذ -

- (39)- دليل مرآة الزمان، موسى اليوناني، بعناية: وزارة التحقيقات الحكيمة والأمر الثقافية للحكومة الهندية، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، ط2، 1413هـ - 1992م.

- ر -

- (40)- روافد حديثية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1427هـ - 2008م.



41-) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الهاشمي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.

- ط -

42-) طبقات ابن سعد، ابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ - 2001م.

- ك -

43-) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.

44-) كشف الظنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت ط.

- ل -

45-) لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، ط3، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2004م.

- م -

46-) مدنية العلوم في أبجد العلوم، محمد بن قطب الأرنؤقي، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م

47-) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: أ.د/ السيد معظم حسين، ط2، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ - 1977م.

48-) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د ط، 1399هـ - 1979م.

49-) معجم اللغة العربية المعاصرة، عمر أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م.

50-) المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي، الإمام الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط1، دار الفكر، بيروت، 1391هـ.



(51)- المنهل الراوي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد إبراهيم بن محمد إمام، تحقيق: محي الدين عبد الرحمان رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406 هـ.

(52)- المحلى، ابن حزم، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل بيروت، ط، د ت ط.

(53)- منهجية شرح الحديث، أصالة ومعاصرة، أحمد المجتبي بانقا، وإسماعيل حاج عبد الله، مقال منشور في " مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف "، فهم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية بماليزيا بتاريخ: 17-18 جويلية 2006م.

(54)- المعجم الوسيط، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415 هـ.

(55)- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمان بن محمد العاصمي البخدي، د ط، دار الإفتاء، الرياض 1382 هـ.

(56)- مناهج المحدثين في شرح الحديث د/ أحمد بن عبد القادر غريب، مقال منشور، رقم 32، فهم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية ماليزيا، 2006م.

(57)- المقترّب في بيان المضطرب أحمد بازمول، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001م.

(58)- المعين على تفهم الأربعين النووية، ابن الملقن، تحقيق وتعليق وتخريج: رياض منسي العيسي، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1433 هـ - 2012م.

(59)- محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح، البلقيني، تحقيق: عائشة بنت الشاطي، دار المعارف، تونس، ط1، 1999م.

(60)- معجم المصطلحات الحديثية، أ د: محمد أبو اللين الخير أبادي، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، ط1، 1426 - 2005م.

(61)- معجم المصطلحات الحديثية، سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، ط2، 1433 هـ - 2012م.

(62)- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1414 هـ - 1993م.



- (63) - منهج السندي في شرح السنة من خلال حاشية سنن النسائي، بكتب مقدم من طرف جابر علي علي محمد، أستاذ الدراسات الإسلامية، جامعة جنوب مصر العربية، حولية، مركز البحوث، السعودية.
- (64) - مناقب الشافعي، البيهقي، تحقيق: أحمد صقر دار التراث، مصر، ط1، 1390هـ - 1970م.
- (65) - مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، المملكة المغربية، موقع إلكتروني، إعداد: جمال القديم.
- (66) - مدرسة الحديث في الأندلس، أد/ مصطفى محمد حميداتو، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ - 2007م.
- (67) - المواعظ و الإعتبار بذكر الخطط والآثار، المقرئزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ - 1999م.
- (68) - محظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
- (69) - مختصر تاريخ النيسابوري، الحاكم النيسابوري، تلخيص: الخليفة النيسابوري، تصحيح: د/ بهمن كريمي كتابخانه ابن سينا، طهران، د ط، د ت ط.
- (70) - معجم البلدان، ياقوت شهاب الدين، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1397هـ - 1993م.
- (71) - الموسوعة العربية الميسرة، مجموعة من العلماء والباحثين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ - 2010م.
- (72) - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة: نعيم زوزور، دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ - 1995م.
- (73) - مفتاح كنوز السنة، أي/ فنسنيك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إدارة ترجمان السنة، لاهور: باكستان، د ط، 1398هـ - 1978م.
- (74) - منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط2، 1399هـ - 1979م.



(75)- مسائل العقيدة في كتابي المعلم للمازري والمفهم للقرطبي، محمد رميان الرميان، تحقيق: علي نفيح العلياني، جامعة أم القرى، 1420هـ.

(76)- معيد النعم ومبيد النقم، عبد الوهاب السبكي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1407هـ - 1986م.

(77)- المفهم، القرطبي، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1417هـ - 1996م.

(78)- إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، القاضي عياض، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 1419هـ - 1997م.

- ن -

(79)- نزهة الطرف في فن الصرف، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، تقديم: أ.د. عبد الحميد إبراهيم، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط1، 1410هـ - 1990م.

(80)- النكت على ابن الصلاح، الحافظ ابن حجر، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ.

(81)- النكت على ابن الصلاح، الزركشي، تحقيق: زين الدين بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م.

(82)- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعدات المبارك محمد الجزائري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م.

- ص -

(83)- صحيح البخاري، الإمام البخاري، د ط، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1419هـ - 1998م.

(84)- صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، تحقيق: صالح اللحام، الدار العلمية للنشر، عمان، ط1، 1438هـ - 2007م.

(85)- صحيح مسلم، الإمام مسلم، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1972م.



- (86)- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ
(87)- صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، تحقيق: د/موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، دت ط .

- ض -

- (88)- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412 هـ - 1992 م.

- ع -

- (89)- علوم الحديث، ابن الصلاح اعتنى بها وعلق عليها إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، ط1، 1425 هـ - 2004 م.

- (90)- علم شرح الحديث ومراحل التاريخة بين التقعيد والتطبيق، د/ أحمد بن محمد بن حميد، مقال منشور في: " مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف"، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: 17-18 جويلية 2006 م.

- (91)- علم شرح الحديث، مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، د/ بشار بن خليل الصفري، أد/نافذ بن حسن حماد، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين، بتاريخ: 2015/07/04 م.

- (92)- عارضة الأحوذى، ابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، دت ط.

- (93)- عمدة القاري، بدر الدين العيني، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

- (94)- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى وسيد مهنى، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412 هـ - 1992 م.

- (95)- العبر في خبر من غبر، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405 هـ - 1985 م.



- ف -

(96)- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر، مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 1418هـ - 1997م.

(97)- الفهرست، ابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، 1997م.

(98)- فهرسة ابن خير الاشبيلي، الاشبيلي، تحقيق: عواد معروف وحمود عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2009م.

(99)- فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، بشير أحمد العثماني ومحمد تقي الدين العثماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1426هـ - 2006م.

(100)- فيض الباري شرح البخاري، محمد أنور الكشيري، منشورات محمد علي، بيضون، بيروت، ط1، 1426هـ - 2005م.

- ق -

(101)- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ - 1995م.

- س -

(102)- سلسلة الدراسات الحديثة، د/محمد بن عمر بن سالم بازمول، ط1، دار الإمام أحمد، القاهرة، 1429هـ - 2008م.

(103)- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م.

(104)- سنن أبي داود تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م.

(105)- سنن الترمذي، أبو عيسى الترمذي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م.

(106)- سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1929هـ - 2008م.



- ش -

- (107)- شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، شرح: عمر وعبد المنعم سليم، دار الضياء، القاهرة، ط1، 1426هـ - 2005م.
- (108)- شرح الأحاديث النبوية: تأسيس وتطبيق، محمد أبو الليث الخير أبادي، بحث منشور، التجديد، المجلد الخامس عشر، العدد الثلاثون، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 1432هـ - 2000م.
- (109)- شرح الأربعين حديثاً النووية، ابن حجر، تحقيق: رياض منسي العيسى وعبد القادر مصطفى، دار الفتح للدراسات والنشر، الأردن، ط2، 1436هـ - 2015م.
- (110)- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، طلب، ط1، 1393هـ - 1973م.
- (111)- الشرح الموضوعي للحديث الشريف، د/ هيفاء عبد العزيز الأشرفي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1433هـ - 2012م.
- (112)- شرح صحيح البخاري، ابن بطلال، تعليق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم سعيد الصبيحي، مكتبة ناشرون، السعودية، ط3، 1425هـ - 2004م.
- (113)- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د/ همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، ناشرون، السعودية، ط4، 1426هـ - 2000م.
- (114)- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، تخريج الأحاديث، عبد القادر الأرناؤوط، تحقيق وتعليق: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1406هـ - 1986م.

- ه -

- (115)- هدي الساري مقدمة فتح الباري، الحافظ، ط1، مكتبة دار السلام، الرياض، 1418هـ - 1997م.



فهرس الموضوعات

الموضوع.....

المقدمة.....

الفصل الأول

مفهوم الشرح الحديثي واتجاهاته التحليلية واللغوية والفقهية، والدراسات
التطبيقية لهذه الشروح

[129-06]

المبحث الأول: مفهوم الشرح الحديثي

[41-06]

المطلب الأول:- تعريف علم شرح الحديث.....06

1- معنى الشرح في اللغة.....07

2- الشرح اصطلاحا.....08

3- معنى الحديث في اللغة.....08

4- معنى الحديث في عرف الشرع.....09

5- شرح الحديث اصطلاحا.....09

فائدتان:.....10

خلاصة شرح الحديث وعلم شرح الحديث.....11

المطلب الثاني:- أهمية الشروح الحديثية.....11

أحدهما.....11

الثاني.....11

ما هي أسباب لجوء العلماء إلى شرح كتب الحديث؟.....16

المطلب الثالث:- شروط وآداب الشارح.....17

1- شروط الشارح.....17



2- آداب الشارح.....

المطلب الرابع:- نشأة الشروح الحديثية وتطورها وبداية التصنيف فيها.....

- 1- نشأة الشرح الحديثي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم..... 27
- 2- تطور الشرح الحديث في عصر الصحابة..... 31
- 3- شرح الحديث في عصر التصنيف..... 32

المطلب الخامس:- أنواع الشروح الحديثية..... 36

- 1- باعتبار الأحاديث التي تتناولها..... 36
- 2- باعتبار حجمها..... 39

المبحث الثاني:- الاتجاهات التحليلية واللغوية والفقهية وبعض الحواشي الشارحة
للسنة النبوية

[88-42]

المطلب الأول:- الشرح التحليلي للسنة النبوية وأهم مصادره..... 42

- تعريف الشرح التحليلي..... 42
- الفرق بين النص والنص الشريف..... 44
- مثال الشرح التحليلي عند العلماء..... 47
- طرق تحليل متن حديث " إنما الأعمال بالنيات " عند العلماء..... 51
- أهم مصادر الشرح التحليلي للسنة النبوية..... 57

المطلب الثاني:- الشرح الفقهي للسنة النبوية وأهم مصادره..... 59

- تعريف الشرح الفقهي..... 59
- نشأة الشرح الفقهي للحديث..... 59
- الطبقات الفقهية للشرح..... 60
- شروح الفقهاء للحديث النبوي بين الفقه المقارن والفقه المذهبي، والشرح بين صنعة الحديث ومنهج الفقه..... 62
- أولاً:- الفقه المذهبي..... 63
- ثانياً:- الفقه المقارن..... 63
- ثالثاً:- شرح الحديث بين صنعة الحديث ومنهج الفقه..... 65



- أهم مصادر الشرح الفقهي للسنة النبوية.....

المطلب الثالث:- الشرح اللغوي والحواشي للسنة النبوية وأهم مصادر ذلك.....
أولاً:- الشرح اللغوي للسنة النبوية وأهم مصادره.....70

- معالم استعمال المنهج اللغوي في شرح أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.....71
- منهج الشراح في استخدام اللغة في دراسة الإسناد.....72
- منهج الشراح في استخدام اللغة في دراسة المتن الحديثي.....74
- أهم مصادر الشرح اللغوي للسنة النبوية.....77

ثانياً:- الحواشي الشارحة للسنة النبوية.....80

- الحواشي الموضوعية على كتب الحديث كتب الفقه.....83
- 1- الحواشي التي وضعت على كتب متون الحديث.....83
- 2- الحواشي التي وضعت على كتب الفقه المالكي.....84
- دراسة تطبيقية على حاشية السندي على سنن النسائي.....86

المبحث الثالث:- شروح الموطأ والصحيحين

[129-89]

المطلب الأول:- شروح الموطأ.....89

- التعريف بالإمام مالك.....89
- التعريف بالكتاب.....90
- معنى الرواية الحديثية.....91
- أشهر روايات الموطأ المعتمدة.....92
- التعريف بابن عبد البر.....93
- التعريف بالتمهيد ومنهج ابن عبد البر فيه.....95
- التعريف بالاستذكار ومنهج ابن عبد البر فيه.....96
- الفرق بين كتابي التمهيد والاستذكار.....98

المطلب الثاني:- شروح صحيح البخاري(شرح ابن رجب، الحافظ، ابن الملقن)..99

- التعريف بالإمام البخاري.....99



- التعريف بكتاب صحيح البخاري.....101
- روايات صحيح البخاري المشهورة.....102
- التعريف بابن رجب الحنبلي.....103
- منهج الحافظ ابن رجب في شرحه لصحيح البخاري.....104
- شرح ابن حجر المسمى (فتح الباري).....106
- التعريف بابن الملقن.....109
- التعريف بكتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح.....111
- منهج ابن الملقن في التوضيح.....111
- **المطلب الثالث:- شروح صحيح مسلم.....113**
- التعريف بالإمام مسلم.....113
- التعريف بصحيح مسلم.....116
- أشهر شروح صحيح مسلم.....120
- أ- المعلم بفوائد صحيح مسلم.....121
- ب- إكمال المعلم للقاضي عياض.....121
- ت- المعلم لها أشكال من تلخيص كتاب صحيح مسلم للقرطبي.....123

الفهارس العامة

[144-130]

- فهرس المصادر والمراجع.....130
- فهرس الموضوعات.....141